تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر

دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط-تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط

سناء محمد زهران عمر

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي-كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط.

تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر

دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط–تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط

دكتورة سناء محمد زهران عمر.
مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي–كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الحد من الفقر والذي يعد أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري، وذلك بتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي والتي تعتبر واحدة من آليات الأمان الاجتماعي المستخدمة للتخفيف من البؤس والفقر الذي أصاب بعض فئات المجتمع، وتتمثل شبكات الأمان الاجتماعي للدراسة الحالية في البرامج الموجهة للفئات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع المصري المقدمة من قبل الدولة (برنامج الدعم النقدي المشروط– تكافل وكرامة) بمحافظة أسيوط، وقد تم اختيار محافظة أسيوط لأنها حصلت على لقب المحافظة الأفقر على مستوى الجمهورية ، وبلغت نسبة السكان الفقراء فيها ٦٦,٧%، وهي النسبة الأعلى بين محافظات جمهورية مصر العربية.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج دراسة الحالة، وذلك باستخدام استمارة استبار للمستفيدين واستمارة استبيان المسئولين من إعداد الباحثة، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة وضع تصور تخطيطي مقترح يسعى لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر وشبكة الأمان الاجتماعي ممثلة في برنامج الدعم النقدي المشروط – تكافل وكرامة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، شبكات الأمان الاجتماعي، برنامج تكافل وكرامة.

Abstract

This study aims to reduce poverty, which is one of the serious problems that threaten the Egyptian society, Activating social safety nets, which is one of the social safety mechanisms used to alleviate the misery and poverty that afflicted some segments of society, the social safety nets of the current study are programs aimed at low-income groups in the Egyptian society provided by the state (Conditional Cash Support Program - Takaful and Karama).

This study is one of the descriptive studies that adopted the methodology of the case study, using questionnaire for the beneficiaries and the questionnaire of the officials prepared by the researcher, One of the most important findings of this study is the development of a proposed planning concept that seeks to activate the social safety nets

in reducing the problem of poverty and the social safety net represented in the conditional cash support program - Takaful and Karama.
Keywords: poverty, social safety nets, Takaful and Karama program.

أولاً: الإطار النظري ومفاهيم الدراسة:

قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وفى تطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخرا. (غالى، ٢٠٠٦، ص ١٣).

ويعتبر الفقر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية وذلك نظراً لتأثيره على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، كما أنه يمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية والتي يجب مواجهتها بسرعة لتحسين نوعية الحياة البشرية. ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر. (عبد الحميد، ٢٠٠٧، ص ١٨).

ولقد أصبحت مشكلة الفقر أكثر إلحاحاً منذ نهاية القرن العشرين، كما اصبحت سياسات محاربة الفقر القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات أم المؤسسات أم الهيئات الدولية وموضوع العديد من البحوث والمؤتمرات الإقليمية والعالمية وذلك على الرغم من أن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة قديمة ترتبط بالبشرية منذ نشأتها. (بيه، ٢٠١٥، ص ١٨٢).

مفهوم الفقر

مفهوم الفقر من المفاهيم المعقدة، حيث تلعب القيم الشخصية والاجتماعية دوراً رئيسياً في تحديد من هو الفقير. فقد يشعر شخص ما بحالة الافتقار التي قد تكون كافية لشخص آخر.(Segal. E, A. and others, 2010, p90) .

ويكاد الفقر يكون دائما ضاراً، لأنه يحد بشكل كبير من خيارات الناس. حيث أنه يكون شديدا، عندما تفتقر الوسائل لتأمين الضروريات مثل الغذاء والمأوى، لذلك يمكن القول إن الفقر بالمعنى الحرفي يسرق حياة الناس (Mary and Carolyn, 2000, p 101) .

وقد عرف (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨) الفقر بأنه " أكثر من مجرد كونه الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاه المادي. إذ يمكن أن يعنى أيضا الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أي شيء أخر. كما يعنى ألا يعيش المرء حياة طويلة وصحية. وألا يتمتع بمستوى معيشة لائق، وألا يتمتع بالكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والأشياء التي يعطى لها الناس قيمه في الحياة ". (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٣، ص ١٠)

والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضًا الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحيًا وأخلاقياً، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص ٧٨)

فالفقر هو اصطلاح نسبى وحالة يمكن تعريفها بمقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد مع غيره. ومشكلة تعريف الفقر تظهر نتيجة لكون المقاييس التي يستعملها المرء للمقارنة بين الشعوب تعتمد على سلسة من الفرضيات حول مستوى المعيشة الملائم الذي يتمتع به البعض ولا يتمتع به البعض الأخر. (السكرى، ٢٠٠٠، ص ٣٨٧). ويعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض واستهلاك الغذاء وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكنى، وفقدان الضمان الاجتماعي لمواجهة حالات المرض والاعاقة والبطالة والعجز والشيخوخة. (حمزة، ٢٠٠٢، ص ١١).

وقد تبنت الأمم المتحدة تعريفا للفقر وذلك على النحو التالي: الحرمان الشديد من الحياة المرضية، والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وتهميشه، وانعدام أو نقص حريته المدنية والسياسية. (محمود، يسرى ،٢٠١٢، ص ٨). وتعرف لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة للفقر، بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد ومن سماتها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك، والجوع، وسوء التغذية، وضعف الصحة والافتقار إلى التعليم والمهارات، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، وإمكانية التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه السمات ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً. (الأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص٢).

معدلات الفقر في مصر:

ارتفعت معدلات الفقر في مصر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية لتصل إلى ٢٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، حسب تقديرات اليونيسف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. (الموافى،٢٠١٨، https://www.vetogate.com).

وتؤكد تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصول نسبة الفقراء تحت خط الفقر إلى ٢٧,٨ % بمعدل استهلاك ٤٨٢ جنيها للفرد في الأسرة حتى يتوفر له ٣ احتياجات أساسية هي المسكن والمأكل والملبس، وباعتبار أن متوسط الأسرة في مصر ٤,١ فرداً فإن الأسرة التي يقل دخلها عن ٢٠٠٠ جنيه شهرياً تكون تحت خط الفقر، كاشفاً وصول نسبة الفقر في محافظات الصعيد إلى أكثر من الـــ ٥٠% بينما تبلغ نسبة الفقر بمحافظة أسيوط ٦٦%.

خريطة الفقر في مصر:

وفقًا لتقرير عن "خريطة الفقر" الذي أصدرته وزارة التنمية الاقتصادية عام ٢٠٠٩ فقد بلغ عدد القرى الأكثر فقرًا ١١٤١ قرية وذكر التقرير أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في الألف قرية الأكثر فقرًا، وأن ٥٤% من إجمالي سكان الريف فقراء، وأن ثلاث محافظات بالوجه القبلي (أسيوط والمنيا وسوهاج) تضم ٧٩٤ قرية يشكل فيها الفقراء ٨٢% من إجمالي عدد الفقراء بالألف قرية الأكثر فقرًا. وقد حدد إحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر عام ٢٠١٣ نسبة الفقر في كل محافظة، حيث بلغت في الإسماعيلية ٥% وكفر الشيخ ٥٥% والغربية ٦% والسويس ٧% أما محافظة الشرقية بلغت ٢١%، والدقهلية ١٦% والبحيرة ٩ %، والقاهرة ١٢% والإسكندرية ٩% والمنوفية ١٤%، ودمياط ٢٩%، وبورسعيد ١٢%، بينما تصدرت محافظات الصعيد النسب المرتفعة، فجاءت محافظة سوهاج ٥٧%" وتوجد تقديرات أخرى تصل بالنسبة إلى ٦٦% في أسيوط، وتبلغ في المنيا ٥٠ % وبنى سويف ٣٢% وأسوان ٢٥% وقنا ١٩%، والفيوم ١١% والأقصر ١٠%.

دراسات تناولت مشكلة الفقر

وقد أشارت دراسة **(Walt, S, V., 2004)** أن الحرمان الشديد من الحياة الراضية يعنى الشعور بالفقر والجوع وانعدام المأوى والملبس وكذلك الإصابة بالأمراض والأمية وعدم الالتحاق بالمدرسة وغياب الأمن والأمان وتدنى الأجور والدخول وندرة فرص التعليم الكفء والخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة يؤدى إلى كثرة الضغوط على الفقراء مما يخلق فرص للجريمة والانحراف والعوز المادي، ولتلافي ذلك الحرمان

يجب أن توضع برامج تستهدف الفقراء وتشبع احتياجاتهم. وقد أوضحت دراسة (Welch,2005) أن العجز يرتبط إلى درجة معينة بالفقر والحرمان على مستوى كل من الفرد والأسرة. وأن فقر الاستبعاد الاجتماعي والفقر المالي مع فقر القدرة لهم آثار قوية في احتمال سقوط الأفراد في براثن الفقر. وهذا يتفق أيضا مع ما أوضحته دراسة (Moses, K., 2010).

وقد أصبحت عملية الحد من الفقر ضرورة حتمية دينية وأخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية على البشرية، وتستدعى مكافحة جذور وأسباب الفقر، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع والتأكد من أن الفقراء يمكنهم الوصول إلى مصادر الإنتاج بما فيهم الإقراض والتعليم والتدريب. (السروجي، ٢٠١١، ص١٨). وقد ظهرت مهنة الخدمة الاجتماعية للتعامل مع الفئات الأكثر احتياجا والعمل على استثمار قدرت أفراد المجتمع لمواجهة ما يصادفونه من مشكلات والعمل على إحداث تغيرات إيجابية في البيئة لصالح الفقراء. (عبد اللطيف، دندراوى، ٢٠٠٠، ص ٢٤٨).

ومن ناحية أخرى تقدم الخدمة الاجتماعية للفرد والاسرة والمجتمع المصادر والآليات للأمان الاجتماعي وتعمل على تلبية الطموحات المشروعة فهناك الدعم الملموس في حالات الاحتياج والمساعدة في مواجهة مشكلة الفقر. (شلبي،٢٠٠٧، ص ٢٣٦١).

حيث ارتبطت مهنة الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها بالفقراء ومازالت تساهم في تقديم كافة المساعدات للمحتاجين بهدف رفع مستوى معيشتهم من خلال المشاركة في زيادة الجهود المبذولة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والسكنى وتوفير فرص العمل والخدمات العامة من مياه صالحة للشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات والكهرباء.

والتخطيط الاجتماعي كإحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية يعمل على تحسين نوعية الحياة وخاصة في حق الفئات الضعيفة المحرومة ومنها الأسر الفقيرة وذلك من خلال اشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة لهم ومساعدتهم في مواجهة المعوقات التي تحول دون استفادتهم من تلك الخدمات. (على، ٢٠٠٤، ص ١٢٨).

ويري (السكرى، ١٩٩٨) أن العمل التخطيطي يتطلب لمواجهة الفقر المتطلبات الأساسية وهي:-

١) توافر نظام معلومات محلى كفء.

٢) منظمات سياسية قوية تتوافر لديها درجة عالية من المصداقية والشفافية.

٣) منظمات مجتمع مدني وجمعيات أهلية تطوعية قوية تتصف بالديموقراطية في التكوين، والديناميكية في الأداء لمواجهة مشكلات الفقر ونتائجه.

٤) برامج تشغيل وتوظيف على أساس واقعي تتسق مع ظروف المجتمع المحلى.
٥) توسيع نطاق المشاركة المجتمعية على المستوى الأفقي والرأسي والارتقاء بمعدلات الأداء وزيادة كفاءة جهود مواجهة الفقر. (السكرى، ص ٢٨).

إن الهدف الأساسي للحد من مشكلة الفقر هو أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من العلل وفى بيئة نامية ومتوازية وأن الفقراء لابد أن يتعلموا ويتدربوا ويبحثوا عن مهن وكذلك يبتكروا وأن يكون بوسعهم الحصول على العمل المجزئ الذى يكفل لهم مستوى معيشي مناسب وكريم وكذلك لابد أن توفر لهم الحرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية من احترام الإنسان لذاته الذى سوف يعود على المجتمع بالنفع مما يحدث التنمية البشرية، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر ينظر إليه على أنه ضروري في السعي نحو تعزيز رفاه الإنسان والمساعدة على "تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الناس". ونتيجة لذلك، تاريخيا بدأت المهنة في الممارسة، والبحث والتنظيم، والدفاع على المستوى الدولي، والقومي، والمستوى المحلي فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر. (Mizrahi, T.,& Davis l., 2008, p 387)

وقد أوضحت دراسة (فايز، ٢٠١١) أن أهم سياسات مكافحة الفقر تفعيل السياسة العامة من خلال التعاون بين الجهاز الحكومي وهيئات المجتمع الخيرية والاهلية والقطاع الخاص من أجل معالجة الجوانب الاجتماعية للفقر وخلق فرص عمل جديدة أمام الفقراء تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم وتحقق لهم الأمن الاجتماعي.

ولأول مرة تشكل الحماية الاجتماعية جزءاً من الاجندة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة إذ يدعو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء الفقر (المدقع) بجميع مظاهره بحلول عام ٢٠٣٠ وضمان الحماية الاجتماعية للفقراء والمستضعفين وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاساسية ودعم المتضررين من الأحداث بالغة الشدة المرتبطة بالمناخ وغيرها من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنفيذ أنظمة وتدابير للحماية الاجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني لجميع المواطنين بما في ذلك وضع حدود دنيا بحلول عام ٢٠٣٠ وتطبيق تغطية صحية واسعة للفقراء والمستضعفين. (البنك الدولي، ٢٠١٨، ص ١٥).

وقد وضح البنك الدولي عدد من المداخل للتخفيف من حدة الفقر تظهر فيما يلى:

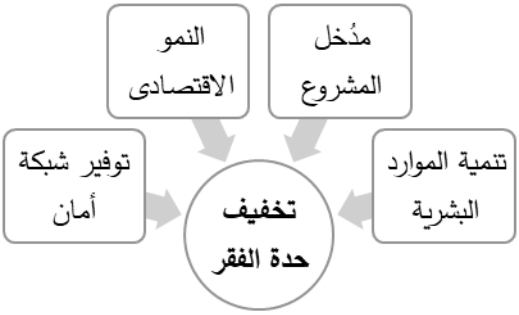

شكل رقم (١) يوضح مداخل التخفيف من حدة الفقر
(David & Manohar, 2006, p.187).

ومن هنا تبرز أهمية برامج وسياسات التخفيف من حدة الفقر وتحديداً ما يعرف بمنظومة الحماية الاجتماعية والتي تشتمل على شبكات الامان الاجتماعي التي تنامت أهميتها وبرزت في الادبيات التي تناولت مشكلة الفقر وآليات مكافحته كوسيلة لابد من الاهتمام بها سواء من الدول ذاتها أو من المنظمات الدولية ذات العلاقة كمنظمات الأمم المتحدة و البنك الدولي وبالذات لتدعيم جهود الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل ومساعدتها لتنمية تلك الشبكات ليس لفعاليتها فقط في مكافحة الفقر بصفة عامة ولكن لأنها أدوات أساسية للمجتمع يمكن من خلالها حماية الأفراد والاسر والمجتمعات المحلية ضد المخاطر والازمات الطارئة المؤدية للفقر والاحتياج خاصة بين الفئات الضعيفة. (ناصر، ٢٠١٣، ص ٥٥٩٧).

وفي الوقت الراهن أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبروز ظاهرة العولمة إلى تزايد الاهتمام بدور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر، وحظي دورها باهتمام بالغ في دول العالم الثالث التي لا زالت تتأثر بقوى وتيارات العولمة، تلك الظاهرة التي تسعى لزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء، وإقصاء البعد الإنساني عن التنمية، الأمر الذي يستوجب زيادة وتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي لأجل الحد من الآثار السلبية للعولمة خاصة في جانبها الاقتصادي، وذلك من خلال قيام هذه الشبكات بدورها الفاعل في الحد من هذه المشكلات.

مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي

أن شبكات الأمان الاجتماعي واحدة من آليات الأمان الاجتماعي المستخدمة للتخفيف من البؤس والفقر الذي أصاب بعض فئات المجتمع بفعل التراجع الاقتصادي والحروب والمديونية، حيث تقلصت قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية وزاد الأمر سواء في ظل تبني هذه الحكومات برامج الإصلاح الاقتصادي والتي أغفلت التبعات

الاجتماعية الموازية لتنفيذها خاصة في مراحلها الأولى، مما اضطر البنك الدولي والحكومات إلى تطوير وتمويل شبكات الأمان الاجتماعي للحد من الآثار السلبية لهذه البرامج كارتفاع البطالة وتزايد الفقر. (البنك الدولي،٢٠١٤).

وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها الأدوات التي تهدف إلى التخفيف من الآثار الضارة والمحتملة على الفقراء. أما منظمة الأغذية والزراعة الدولية فعرفتها " بأنها البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال أعادة توزيع الثروة وحماية الأسر من صدمات الدخل، كما تسعى إلى ضمان الحد الأدنى من الرفاه، من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على إدارة المخاطر. (Rogers, L, B., and Coates, J., 2002, p4).

كما تعرفها (ليفين وآخرون، ٢٠١٢) على أنها" تحويلات غير محتسبة من الراتب وتستهدف الفقراء والمستضعفين ويمكن أن تنطوي هذه الشبكات على برامج التوظيف المؤقت ودعم الدخل، فضلا عن الخدمات التي من شأنها بناء الرأسمال البشري، على غرار البرامج التدريبية والتحويلات المتناهية الصغر. ووفقاً للبنك الدولي فأن شبكات الأمان الاجتماعي تعرف "بأنها الآليات الرسمية والغير رسمية التي تحمي المواطنين من النتائج السلبية للفقر ومواجهته". (Weigand, C., & Grosh M., 2008, p7)

ويرى (**Rank Mark**) أن شبكة الأمان وسيلة توجدها الحكومة لإيجاد نوع من التكامل بين المحافظات لحماية الفقراء عن طريق تمويل وتنفيذ سياسات واسعة للرعاية الاجتماعية لمواجهة الفقر. وهناك من يعرفها بأنها "أداة فعالة لحماية ضحايا الصراع التنافسي مثل المتعطلين عن العمال مؤقتاً ولحماية الفئات الأقل دخلاً والأطفال الصغار والمسنون وذوي الاحتياجات الخاصة". (الساعدي، ٢٠١٧، ص١٧٠).

وترى **وفاء المهداوي** بان شبكات الأمان الاجتماعية هي آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية وتهدف إلى تخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة العولمة والانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا فأنها ليست بديل عن أنظمة الضمان الاجتماعية التقليدية أو الحديثة بل مكملة لها، لذلك تميل شبكات الأمان الاجتماعي في كل دول العالم العربي إلى تحديد الفئات المشمولة بها وتركيزها (كالفقراء، الاطفال، الباحثين عن العمل لأول مرة، المسنين، المرأة). (الربيعي، ٢٠٠٧). وتعتبر شبكات الأمان الاجتماعي ضرورية لإنقاذ الذين يفقدون أعمالهم، ويتعرضون للآثار السلبية الناتجة عن ذلك، إلا أن النظام الذي يركز على مساعدة الفقراء في التصدي للأزمة عند حدوثها، يمكن أن يوقعهم في فخ الفقر نتيجة عدم إتاحة أية فرص عمل لهم، لذا ينبغي علينا إتباع نهجا أكثر

شمولية يجعل الحماية الاجتماعية أشبه بنقطة انطلاق تمكّن الناس من القفز إلى حياة أكثر أمنا. (أحمد، ٢٠٠٩).

والبعض يعرفها بأنها" مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة والهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والجوع والحرمان والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالأزمات الاقتصادية والمالية والحروب والحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات". (الربيعي،٢٠٠٨)

وتفسرها نظرية العدالة الاجتماعية" بأنها تمكين أكبر قدر من الإفراد للعيش برفاهية، وذلك لضمان دخل جيد وتحسن في مستوى المعيشة، وذلك من خلال عدالة في توزيع الدخل، ويستخدم الضمان كأداة فعالة في تقليص الفوارق وإعادة توزيع الدخل. (الساعدي، ٢٠١٧، ص١٧١). ومن بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي: التأمين الصحي، مساعدات كبار السن، معاشات التقاعد، التأمين ضد البطالة، برامج العمل مقابل الطعام، الصناديق الاجتماعية، برامج القروض الصغيرة، إضافة إلى المنح النقدية. ومن شأن توافر مثل هذه البرامج أن تقي الفقراء من الوقوع في براثن الجريمة أو ممارسة العنف، وبالتالي تدعيم الاستقرار الاجتماعي في المجتمع. وقد لخصت (Patella Garcia) أبعاد شبكات الأمان الاجتماعي في:-

١-الوصول للخدمات والحاجات الأساسية.

٢-الوقاية والحماية.

٣-إطلاق الطاقات الإبداعية وتحسين الفرص.

ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولية ومعاصرة لشبكات الأمان الاجتماعي. (أحمد،٢٠٠٩).

دراسات تناولت شبكات الأمان الاجتماعي

أوضحت دراسة (**Tervot & Roger,2001**) التعرف على مدى استفادة الفقراء في المجتمع من شبكات الامان الاجتماعي وأكدت على أن هناك مميزات كثيرة من استخدام المجتمع لشبكات الأمان الاجتماعي وأهمها انها تعد ميكانزيم لحماية المجتمع. وأظهرت دراسة (**Eunike S.,2004**) جوانب الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي وعوائق الاستفادة منها وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية شبكات الأمان الاجتماعي في إنقاص عدد الفقراء وأوصت بضرورة اهتمام صانعي الساسة بتقديم شبكات الأمان الاجتماعي من أجل التخفيف من الفقر. وأشارت دراسة (**خزام، ٢٠٠٦**) الى أن لشبكة الأمان الاجتماعي دور في مساعدة الفقراء في المناطق العشوائية من خلال حصولهم

على خدمات دعم السلع الغذائية وخدمات التعليم ومحو الأمية وخدمات المساعدات العامة وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الموارد المخصصة لخدمات شبكة الأمان الاجتماعي ولك لضمان حد أدنى من الدخل لإشباع الحاجات الأساسية لسكان المجتمعات العشوائية، وأنه توجد معوقات تواجه المواطن من الاستفادة منها تتمثل في القائمين على تقديم الخدمة للمواطنين. وأوضحت دراسة (**Hayami, Y.,2009**) إن فاعلية استراتيجية التنمية المستدامة في القضاء على الفقر تقوم على بناء قدرة المجتمع في الحصول على الموارد الطبيعية مع تنمية المهارات القيادية، التي تساعد في التخطيط المحلي وصنع القرار، وتعزيز مشاركة المواطنين. وقد توصلت دراسة (**حسن، ٢٠١٠**) إلى أن خدمات شبكة الامان الاجتماعي تسهم بدورا فعالا في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والغذائي للمستفيدين من خدمات الصندوق الاجتماعي وأسرهم.

وقد اهتمت دراسة (**البوسعيدى،٢٠١٠**) بالوقوف على واقع شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمع العماني، والكشف عن دور هذه البرامج في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع. وبينت الدراسة أن الدولة تقوم بدور رئيسي في تقديم الكثير من الخدمات للمواطنين، وفي رعاية الفئات المحتاجة من خلال شبكة أمان اجتماعي واسعة تغطي فئات متنوعة من المحتاجين إلى العون والمساندة، وأوصت الدراسة بضرورة وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير وسائل الإحصاء والبيانات المتعلقة بمكونات هذه الشبكة والفئات التي تحتاج إلى رعاية، حيث أن الإحصاءات الدقيقة تساعد على استشراف مستقبل شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمع العماني. وتوصلت دراسة (**Asare,2011**) إلى أن استراتيجية مكافحة الفقر تقوم على الاهتمام بالعنصر البشرى وزيادة كفاءة الموارد البشرية المتاحة في المجتمع من خلال الاهتمام بالتعليم والقضاء على الأمية وتحسين الجوانب الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسة باعتبار الموارد البشرية أساس نهضة وتقدم الأمم.

وقد سعت دراسة (**زيد، ٢٠١٢**) إلى تحديد مدى تأثير برامج شبكة الأمان الاجتماعي على تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة بالريف (اقتصاديا- اجتماعيا- تعليميا - صحيا) وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إن فيما يتعلق بفاعلية برامج شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة بالريف اقتصاديا أن جمعيات تنمية المجتمع المحلى كإحدى شبكات الأمان الاجتماعي تقدم بعض الخدمات والمساعدات المادية والعينية ولكنها لم تشبع جميع حاجات ومتطلبات الأسر الفقيرة بالريف، وقد أدت هذه البرامج إلى تحسن نسبى في الجوانب الاجتماعية، إلا أن برامج جمعيات تنمية المجتمع المحلى كإحدى شبكات الأمان الاجتماعي لم تؤدى إلى تحسين نوعية الحياة للأسر الريفية

فيما يرتبط بالجوانب التعليمية، وأن هذه البرامج أيضا تقدم الخدمات الصحية ولكن تعتبر هذه الخدمات ضعيفة لا تتناسب مع المتطلبات الصحية للأسر الفقيرة بالريف. وقد توصلت دراسة **(ناصر، ٢٠١٣)** إلى أن على الرغم من وجود الفقر في المملكة العربية السعودية إلا أن الجهود التي بذلتها الدولة السعودية تفيد من خلال تقاريرها الدولية أن المملكة حققت بصفة عامة تحسنا في أداء وفعالية برامج مكافحة الفقر ومن ضمنها ذلك التحسن الملحوظ في برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

ويتضح مما سبق أن لشبكات الأمان الاجتماعي دور هام في مساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل وتزداد أهمية هذا الشبكات مع حفض الانفاق الاجتماعي وخاصة على الدعم والصحة والتعليم ورفع أسعار الخدمات الحكومية وزيادة الضرائب وخفض الاستثمار العام.

ويندرج تحت شبكات الأمان الاجتماعي مجموعة من التدابير: –

١–التدابير الاقتصادية الكلية لتخفيف البطالة وتهدف إلى إذابة عوائق نمو الأنشطة الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة وإيجاد فرص عمل جديدة.

٢–مكافحة الفقر الشديد وسوء التغذية عن طريق معالجة قضايا نقص الغذاء المنتشر بين الطبقات الفقيرة المعدمة وتتضمن هذه التدابير إجراءات توفير الغذاء الأساسي وتسهيل الوصول اليه عن طريق الترتيبات المؤسسية وبأسعار معقولة.

٣– تدابير الانفاق المحلى من أجل تخفيف المعاناة عن الفئات الفقيرة في بعض المناطق الجغرافية أو القطاعات الاجتماعية وتشمل دعم بعض السلع الاستهلاكية كالوقود والخبز أو الخدمات كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى القيام بأعمال انشائية محلية تهدف إلى توليد منافع وخدمات مستديمة للمجتمع المحلى.

٤– تدابير حماية الأسرة والطفل وتهدف إلى زيادة فرص عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأطفال وتشمل إجراءات دعم دور الهيئات الحكومية والأهلية في تخفيف معاناة المرأة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي للأطفال قبل دخولهم سن العمل بالإضافة إلى محو الامية وتنظيم الاسرة (وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا من أهداف برنامج الدعم النقدي المشروط– تكافل وكرامة). (الدسوقي، ٢٠١١، ص ٣١٧٢– ٣١٧٣).

برنامج الدعم النقدي المشروط– تكافل وكرامة

تتمثل شبكات الأمان الاجتماعي للدراسة الحالية في البرامج الموجهة للفئات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع المصري المقدمة من قبل الدولة (برنامج الدعم النقدي

المشروط- تكافل وكرامة)، وهو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. (وزارة التضامن الاجتماعي، http://www.moss.gov.eg)

وقد بذلت الحكومة المصرية عدة محاولات للتخفيف من حدة مشكلة الفقر، حيث تقوم الدولة بتوفير المساعدات المالية للفئات الأولى بالرعاية من خلال تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي الغير تقليدية باستحداث برنامج الدعم النقدي المشروط" تكافل وكرامة " الذي يهدف إلى تعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة وربطها بالبعد الاجتماعي لمنع توريث الفقر، والوصول إلى معدلات تنموية مرتفعة، والحد من أعداد غير المستحقين وذلك بوضع شروط للحصول على الدعم النقدي يلتزم بتحقيقها المستفيدين. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥). أدركت الحكومة المصرية أهمية قضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدعم الحكومي ليصل إلى مستحقيه الفعليين، فبدأت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع بعض الوزارات والهيئات بتطبيق برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥، وقرار وزير التضامن الاجتماعي رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥ بشأن القواعد المنفذة للبرنامج ، بهدف محاصرة خريطة الفقر في مصر والتخفيف من حدته مع إعلاء قيم التنمية البشرية، تحسين نوعية الحياة، وتطبيق أولوية الاستحقاق بين فئات البرنامج المستهدفة من خلال دعم الفئات الأكثر فقراً. (الهيئة العامة للاستعلامات)

يهدف برنامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة) لدعم الفقراء في مصر إلى إلزام الاسر بتوجيه الدعم نحو الاستثمار في تعليم الأطفال والاهتمام برعاية صحة الام والطفل ورفع وعى الامهات بالتغذية السليمة للأطفال وسبل تنظيم الاسرة هذا بالإضافة إلى كفالة حقوق الفئات غير القادرة على العمل ومنهم ذوي الاعاقة والمسنين والايتام.

وتمثل قاعدة بيانات (تكافل وكرامة) أول قاعدة بيانات للأسر الفقيرة في مصر والتي ضمت ١٣,٥ مليون مواطن على مستوى محافظات مصر وقد طور البرنامج آلية للتحقق ولضبط عملية الاستحقاق والاستبعاد وكذلك تم إنشاء لجان مساءلة مجتمعية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والمحافظين.

أما عن حجم المستفيدين من برنامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة) خلال الفترة من مارس ٢٠١٥ إلى مايو ٢٠١٧: -

١- ١,٧ مليون أسرة مستفيدة أي ما يقرب من ٨ مليون فرد.

٢- ٧,٥ مليار جنيه إجمالي المنصرف للأسر المستفيدة من البرنامج.

٣- ٧٢ % نسبة المنصرف بالصعيد إلى إجمالي الموازنة الكلية. (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٦، ص١).

وقد وضعت الوزارة قواعد وآليات العمل بالبرنامج منها الادخال الالكتروني وعدم احتواء البحث على رأي الباحث منعا لحدوث حالات فساد نتيجة الوساطة والمجاملات وغيرها، فبالنسبة لمعاش تكافل فتتقدم الأسر للوحدة الاجتماعية التابعة لها بالمستندات المطلوبة ويقوم المتقدم بملء الاستمارة الخاصة بالبرنامج والتي تشمل بيانات عن الحالة المعيشية والدخل وكل المؤشرات الدالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، أما معاش كرامة فيتقدم الفرد العاجز للوحدة لتقديم أوراقه ويقوم بحجز الكشف الطبي عن طريق الانترنت من موقع الكومسيون الطبي لتحديد الميعاد والمكان وبعد توقيع الكشف عليه يحصل على رقم من مكان الكشف لتسليمه للوحدة الاجتماعية التابعة لها مع استيفاء باقي المستندات المطلوبة، وبعد استكمال المستندات تقوم الوحدة بالبحث الميداني للحالة واستيفاء استمارة البيانات وارفاقها مع المستندات وذلك لتسجيلها على البرنامج الخاص بذلك لإرسال البيانات مباشرة إلى الوزارة حتى يتم فحص الحالة وعمل المعادلة المحددة للاستحقاق. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦، ص ٤٩).

وقد أوضحت وزيرة التضامن الاجتماعي ، إن برنامجي تكافل وكرامة خلال ٣ سنوات من بداية تنفيذه نجح في الوصول بعدد المستفيدين منه إلى ٢,٢٣٠ مليون أسرة. وأضافت أن برنامج تكافل بدأ في تطبيق الشروط الواجبة لاستمرار الأسر المستفيدة من البرنامج في تلقي الدعم النقدي. ويستهدف معاش تكافل، الأسر الفقيرة شرط استمرار أبناءها في المدرسة وتلقيهم خدمات صحية، وكان المعاش يصرف سابقا بشكل تراكمي كل ٣ أشهر عن طريق الأم، إلا أنه بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ بدأت الحكومة في صرفه شهريا.

وإن الوزارة بدأت تطبق شروط استحقاق معاش تكافل والتي تتمثل في انتظام الأطفال في الحضور الدراسي بنسبة لا تقل ٨٠% بالإضافة إلى انتظام الأم في إجراء زيارات الرعاية الصحية مرة كل ٣ أشهر أثناء الحمل وبعد الولادة وفي مواعيد التطعيمات الأساسية للأطفال ومتابعة نمو الطفل من حيث الطول والوزن والصحة العامة (سليم، ٢٠١٨)، وكشفت وكيل وزارة التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط، أن إجمالي المستفيدين من مشروع تكافل وكرامة حتى يوم ٣٠ من ديسمبر ٢٠١٨ قد بلغ نحو ٢٣٨ ألف مستفيد من مراكز وقرى محافظة أسيوط. (عمار، ٢٠١٨)

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة والاطار النظري أن الدراسات تناولت قضية الفقر وأهمية مواجهتها خاصة الاهتمام الجوانب الصحية والتعليمية وايجاد فرص عمل لرفع مستوى المعيشة وركزت على أن الخدمات التي تقدم للفقراء غير كفء وتحتاج إلى تطوير، كذلك تحتاج إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في تقديم الخدمات وقد أكدت الدراسات السابقة أيضا على أهمية شبكات الأمان الاجتماعي في مواجهة مشكلة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء عن طريق تقديم عدد من الخدمات مثل الصحة وخدمات الإسكان والمساعدات الاجتماعية ودعم السلع الغذائية وخدمات التعليم ومحو الامية وخدمات التسويق والإرشاد للمشروعات الصغيرة بالإضافة الى دعم تلك المشروعات عن طريق توفير التدريب، التمويل، والمواد الخام، بجانب تهيئة المناخ الملائم للتغلب على إقامة المشروعات الصغيرة، وهذا يتفق مع أهداف الدراسة الراهنة في تركيزها على أهمية تفعيل دور شبكات الامان الاجتماعي في الحد من الفقر.

فقد تحددت مشكلة الدراسة في وصف واقع شبكات الامان الاجتماعي في محافظة أسيوط من ناحية برامجها وآليات أدائها ومدى فاعليتها والفئات المستهدفة وصولاً إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل أداء تلك الشبكات للوصول الى المستحقين الحقيقيين لها.

ثانيا: أهمية الدراسة: –

١. زيادة الاهتمام بهذه القضية على المستويين المحلي والعربي، نظرا لتزايد معدلات الفقراء، وضرورة الحد من هذه المشكلة.

٢. زيادة معدل الفقر حسب إعلان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٣٢,٥ % مقابل ٢٧,٨ % عام ٢٠١٥ بزيادة ٤,٧**%** ، وأشارت البيانات إلى زيادة معدلات الفقر في كل الأنحاء فيما عدا ريف الوجه القبلي حيث تراجع بنحو ٤،٨ % إلا أنه لا يزال نحو ٥٢ % من السكان هناك لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية ويبلغ عددهم نحو ١٢,٥ مليون مواطن ولايزال ثلث الفقراء يسكنون الريف. وتصدرت أسيوط معدل الفقر بنسبة ٦٦,٧ % تليها سوهاج والأقصر والمنيا وأخيرا بورسعيد بنسبة ٧,٦ %.

٣. إن تمكين الفئات الفقيرة في المجتمع يحقق العدالة المجتمعية بما يهدف إليه من توزيع المسئوليات ومساعدتهم على مواجهة الظروف القاسية.

٤. أن شبكة الأمان الاجتماعي تعد أداة لحل مشكلة الفقر عن طريق ادماج الفئات الفقيرة في المسيرة الاقتصادية من خلال التدريب والحصول على فرص العمل والمشروعات الصغيرة.

٥. توجيه نظر القائمين على شبكات الأمان الاجتماعي داخل المجتمع المصري التي تعمل في مجال رعاية الفئات الفقيرة إلى المزيد من الاهتمام والعناية من حيث التطوير المستمر لبرامجها وأنشطتها وخدماتها ومحاولة توفير قاعدة معلوماتية يستند عليها في تقديم رعاية شاملة لهذه الفئات.

٦. أن بحوث الفقر وسياسة رعاية الأسر الفقيرة من القضايا الهامة التي يجب أن تتجه لها بحوث التخطيط مما يساهم في تدعيم علاقة البحث بالمشكلات المجتمعية وربط البحوث بالواقع المجتمعي.

٧. ندرة الدراسات العلمية التي تناولت شبكات الأمان الاجتماعي ودورها في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع المصري (في حدود علم الباحثة).

ثالثا: أهداف الدراسة: -

١. الوقوف على واقع شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمع المصري.

٢. الكشف عن دور برنامج تكافل وكرامة في الحد من مشكلات الفقر في محافظة أسيوط.

٣. التعرف على المعوقات التي تواجهه برنامج تكافل وكرامة في أداء دوره بمحافظة أسيوط.

٤. تقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور برنامج تكافل وكرامة للحد من مشكلات الفقر في محافظة أسيوط.

٥. التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور برنامج تكافل وكرامة في الحد من الفقر.

رابعا: تساؤلات الدراسة: -

١. ما واقع شبكات الأمان الاجتماعي في محافظة أسيوط؟

٢. ما دور برنامج تكافل وكرامة في الحد من مشكلات الفقر في محافظة أسيوط؟

٣. ما المعوقات التي تواجهه برنامج تكافل وكرامة في أداء دوره داخل محافظة أسيوط؟

٤. ما مقترحات تفعيل دور برنامج تكافل وكرامة في الحد من مشكلات الفقر في محافظة أسيوط؟

خامسا: الإجراءات المنهجية: -

١) نوع الدراسة ومنهجها: تنتمي هذه الدراسة لنمط الدراسات الوصفية حيث يمكن من خلال هذا النمط من الدراسات الحصول على معلومات دقيقة تصور وتصف الواقع وتسهم

في تحليل ظواهره الاجتماعية. (على، ٢٠٠٥، ص ٣١٥)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث إنه أحد المناهج الفعالة في الدراسات الوصفية خاصة إذا كان الهدف هو التعمق في دراسة المشكلة. (على،٢٠٠٥، ص ١٦٩).

والحالة في هذه الدراسة هي (برنامج الدعم النقدي المشروط- تكافل وكرامة) بمحافظة أسيوط، وقد تم اختيار محافظة أسيوط لأنها حصلت على لقب المحافظة الأفقر على مستوى الجمهورية، وسجلت ٢٢١ قرية ضمن أفقر ١٠٠٠ قرية على مستوى الجمهورية، وبلغت نسبة السكان الفقراء فيها ٦٦,٧%، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات. (ثابت،٢٠١٧)

٢) المجال البشري: تم تحديد المجال البشري لمجتمع الدراسة كما يلي: -

أ- مجتمع الدراسة: يتكون من الأسر الفقيرة المستفيدة من برنامج الدعم النقدي المشروط- تكافل وكرامة وكذلك بعض المسئولين العاملين بالبرنامج.

ب- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالي:

- بلغ إطار المعاينة للأسر الفقيرة (٢٣٨٠٠٠) أسرة مستفيدة مجتمع الدراسة، وقد تم **سحب عينة عشوائية من الأسر المستفيدة من خدمات البرنامج** وتم تحديد حجم العينة الممثلة للمجتمع الكلى باستخدام المعادلة الأتية: -

$$n = \frac{z^2 \times p \times q \times N}{e^2 \times (N-1) + z^2 \times p \times q}$$

حيث أن: n حجم العينة المطلوب، e نسبة الخطأ وهي تساوي 0.05، نسبة العينة المسحوبة p تم وضع قيمتها 0.3 $q = 1 - p$، N الحجم الكلى للعينة وهو هنا يساوي 238000، z = 1.96 الفرق المحدد لمستوى الثقة (95%) والمستخرج من الجداول الموضحة للمناطق تحت المنحنى الطبيعي. **<u>وبالتعويض في المعادلة السابقة يكون:</u>**

$$n = \frac{(1.96)^2 \times 0.3 \times 0.7 \times 238000}{(0.05)^2 \times (238000-1) + (1.96)^2 \times 0.3 \times 0.7}$$

$$\therefore n = \frac{192003.16}{594.99 + 0.806736} = \frac{192003.16}{595.80} = 322.25 \cong 322$$

ومن ثم أصبح حجم العينة المختارة من العدد الكلى = 322 مفردة.

- حصر شامل لجميع العاملين في برنامج تكافل وكرامة بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط، وبلغ إجمالي عددهم (٢٣) مفردة.

وبذلك يتكون المجال البشري من (٣٢٢) مفردة من الأسر المستفيدة و(٢٣) مفردة من المسئولين، وبهذا يكون الإجمالي (٣٤٥) مفردة.

٣) **المجال الزمنى:** استغرقت فترة إجراء الدراسة الميدانية الفترة من أبريل/ ٢٠١٩ إلى يونية/ ٢٠١٩.

٤) أدوات الدراسة: تحددت أدوات جمع البيانات في: -

أ- **استمارة استبار للمستفيدين من خدمات برنامج الدعم النقدي المشروط- تكافل وكرامة** حيث قامت الباحثة بتصميم استمارة استبار للمستفيدين من خدمات برنامج الدعم النقدي المشروط- تكافل وكرامة للحد من مشكلة الفقر، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري والإطار التصوري الموجه للدراسة والرجوع إلى الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

- صدق الأداة (الصدق الظاهري): تم عرض الأداة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعتي أسيوط وحلوان وتم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%) وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض الاخر وبناءاً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.
- ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) مفردة من الأسر المستفيدة مجتمع الدراسة، وإعادة تطبيقها بعد مرور فترة زمنية قدرها (١٥) يوما وتم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان بين التطبيقين الأول والثاني وتبين أن قيمة معامل الارتباط= ٠,٨٧٦ دالة احصائياُ عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما أن معامل الصدق الإحصائي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات = ٠,٩٣٥، وهذا يدل على ثبات الاداة وصلاحيتها للتطبيق.

ب- **استمارة استبيان المسئولين:** تم تصميم الأداة واجراء الصدق الظاهري لها وفقا للخطوات السابق الإشارة اليها في استمارة المستفيدين من خدمات برنامج الدعم النقدي المشروط- تكافل وكرامة.

- ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة قوامها (١٠) مفردة من المسئولين، وإعادة تطبيقها بعد مرور فترة زمنية قدرها (١٥) يوما وتم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان بين التطبيقين الأول والثاني وتبين أن قيمة معامل الارتباط= ٠,٨٨٥ دالة احصائياُ عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما أن معامل الصدق الإحصائي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات = ٠,٩٤٠، وهذا يدل على ثبات الاداة وصلاحيتها للتطبيق.

٥) **الأساليب الإحصائية:** استعانت الباحثة ببعض الأساليب الإحصائية لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وفى إجراء الثبات والصدق لأدوات الدراسة، ويمكن تحديد أهم الأساليب والمعاملات الإحصائية المستخدمة فيما يلي: -

أ) معادلة حساب حجم العينة.

ب) معامل ارتباط سبيرمان.

ج) التكرارات والنسب المئوية.

د) المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

ه) مجموع الاوزان.

و) المتوسط المرجح والدرجة النسبية.

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع المستفيدين حسب السن ن = ٣٢٢

السن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	٤٣,٤٠	١٤,٩٦

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن متوسط سن المبحوثين المستفيدين من البرنامج بلغ (٤٣,٤٠) سنة بانحراف معياري قدره (١٤,٩٦) سنة، ويرجع ذلك إلى أن رب الأسرة سواء كان الزوج أو الزوجة في هذه المرحلة العمرية غالباً ما يقوم بدور العائل، وإن كانت هذه المرحلة العمرية تتميز بضعف فرص العمل المتاحة له نتيجة لتقدم السن، وهذا يشير إلى مدى احتياج هذه الفئة للخدمات التي يقدمها البرنامج والتي تشبع احتياجاتها وتساعدها في مواجهة مشكلاتها. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (عمران٢٠٠٩، أحمد ٢٠٠٩، كامل ٢٠٠٥).

جدول رقم (٢) يوضح وصف المستفيدين ن=٣٢٢

م	البيانات الأولية	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	الحالة التعليمية	أمي	١٠٩	%٣٣,٨
		يقرأ ويكتب	١١٧	%٣٦,٣
		مؤهل متوسط	٣٦	%١١,١
		مؤهل فوق متوسط	٤٥	%١٣,٩
		مؤهل عالي	١٥	%٤,٦
٢	كفاية الدخل	كاف	١٩	%٥,٩
		إلى حد ما	١٢٨	%٣٩,٧
		غير كاف	١٧٥	%٥٤,٣
٣	مصادر أخرى للدخل	نشاط حر	٦٧	%٢٠,٨
		محاصيل زراعية	٧٩	%٢٤,٥
		تربية دواجن ومواشى	١٠٧	%٣٣,٢

		أخرى	٦٩	%٢١,٤

يتضح من بيانات الجدول السابق:

١) إن نسبة ٣٦,٣% من المبحوثين يعرفون القراءة والكتابة وتبلغ نسبة ٣٣,٨% من الأميين، تليها نسبة المؤهلات فوق المتوسطة والتي بلغت ١٣,٩%. وان النسبة الأقل من الحاصلين على مؤهلات عليا بلغت ٤,٦%. وقد ترجع الزيادة في نسبة من يعرفون القراءة والكتابة فقط ونسبة الأمية بين أفراد العينة نتيجة لان بعض الأسر لا تهتم بالتعليم وذلك قد يكون نتيجة لانخفاض المستوى الاقتصادي أو المستوى الاجتماعي للأسرة.

ومما لا شك فيه إن انخفاض المستوى التعليمي لأفراد الأسرة يؤثر على مستوى الوعي والإدراك للمشكلات التي تواجههم وأيضا على معرفتهم بمصادر الخدمات المتاحة في المجتمع والتي يمكنهم الاستفادة منها حتى يواجهوا المشكلات المحيطة بهم، وهذا يتفق مع أظهرته دراسات (شريف محمد ٢٠٠٨، لمياء المغربي ٢٠٠٩).

٢) أن أعلى نسبة من مصادر الدخل الأخرى والتي تبلغ ٣٣,٧% من عينة الدراسة من العاملين على تربية الدواجن والمواشي وهذه الفئة أكثرهم من النساء، ويليها نسبة ٢٤,٥% من العاملين في الزراعة حيث يقوم الذكور بتأجير الأراضي الزراعية والعمل على خدمتها والاستفادة من ناتجها من المحاصيل الزراعية، وتبلغ نسبة من يعملون أعمال مختلفة سواء يومية أو موسمية ٢١,٤% والنسبة الأقل ٢٠,٨% من عينة الدراسة يقومون بالأعمال الحرة.

جدول رقم (٣) تابع وصف المستفيدين ن=٣٢٢

م	البيانات الأولية	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
٤	العائل الأساسي للأسرة	الزوج	٧٨	%٢٤,٢
		الزوجة	١٤٧	%٤٥,٦
		الزوج والزوجة معا	٣٣	%١٠,٢
		أحد الأبناء	١٩	%٥,٩
		أحد الأقارب	١٤	%٤,٣
		أهل الخير	٣١	%٩,٦
٥	أولويه الانفاق الشهري	الأكل	١٠٣	%٣١,٩
		اللبس	٢١	%٦,٥
		العلاج	١١٧	%٣٦,٣
		التعليم	٢٦	%٨

		الكهرباء	١٢	%٣,٠٧
		الماء	٤٣	%١٣,٣
٦	كم عدد أفراد أسرتك	أقل من ٣	٨٢	%٢٥,٤
		٣: ٥	١٣٩	%٤٣,١
		٦: ٨	٩٨	%٣٠,٤
		٩ فأكثر	٣	%٠,٩٣

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن أكبر نسبة من المستفيدين من خدمات برنامج تكافل وكرامة العائل الأساسي للأسرة (الزوجة) وذلك بنسبة ٤٥,٦%، ويليها الزوج بنسبة ٢٤,٢%، ثم كلاهما معا (الزوج والزوجة) بنسبة ١٠,٢%، ويليها أهل الخير بنسبة ٩,٦%، وأحد الأبناء يمثلون نسبة ٥,٩% ثم النسبة الأقل وهي ٤,٣% العائل الأساسي للأسرة هو أحد الأقارب، وأن أولويات الانفاق الشهري جاءت بنسب مختلفة حسب الاحتياجات الأساسية مرتبة كالتالي الأكل ثم العلاج يليه الماء ثم التعليم واللبس وأخيراً الكهرباء.

تابع جدول رقم (٤) يوضح وصف المستفيدين ن=٣٢٢

م	البيانات الأولية		المتغير	التكرار	النسبة المئوية
٧	نوع السكن		إيجار	٢٠٦	%٦٣,٩
			تمليك	١١٦	%٣٦,١
٨	عدد حجرات السكن		حجرة	٤٢	%١٣
			حجرتان	١٨٨	%٥٨,٣
			ثلاث حجرات	٩٢	%٢٨,٥
٩	وجود مرافق بالسكن	كهرباء	نعم	٣٠٠	%٩٣,١
			لا	٢٢	%٦,٨
		مياه نقية	نعم	٢١٠	%٦٥,٢
			لا	١١٢	%٣٤,٧
		صرف صحي	نعم	٩١	%٢٨,٢
			لا	٢٣١	%٧١,٧
١٠	نوعية المشاكل اليومية التي تواجه أسرتك		قلة فرص العمل	١٠٣	%٣١,٩
			ضيق السكن	٧٧	%٢٣,٩
			نقص مياه الشرب	٨١	%٢٥,١
			قنوات صرف المياه	٥٥	%١٧

		نقص المرافق العامة	٦	%١,٨
١١	سنوات الاستفادة من البرنامج	أقل من سنة	٦٣	%١٩,٥
		من سنة إلى سنتان	١٢١	%٣٧,٥
		ثلاث سنوات فأكثر	١٣٨	%٤٢,٨
١٢	مستوى الخدمات المقدمة	مرتفع	١٨	%٥,٥
		متوسط	١٤٧	%٤٥,٦
		ضعيف	١٥٧	%٤٨,٧

يتضح من بيانات الجدول السابق:

١) أكبر نسبة من المستفيدين من خدمات برنامج تكافل وكرامة نوع السكن الذي يقيمون فيه عبارة عن شقة إيجار وذلك بنسبة ٦٣,٩%، والنسبة الأقل يقيمون في مسكن تمليك ويمثلها ٣٦,١% من عينة الدراسة. وتمثل نسبة ٥٨,٣% الذين يقيمون في منزل مكون من حجرتان، ونسبة ٢٨,٥% يقيمون في ثلاث حجرات، وتمثل نسبة الذين يقيمون في حجرة واحدة ١٣% وهي النسبة الأقل، وتتوفر المرافق الأساسية في المساكن التي يقيمون فيها فنجد الكهرباء تتوفر بنسبة ٩٣,١%، وتتوفر المياه بنسبة ٦٥,٢% أما الصرف الصحي يتوفر في المساكن بنسبة ٢٨,٢% وهي النسبة الأقل.

٢) أن المشاكل اليومية التي تواجه الأسر من وجهة نظر المستفيدين من خدمات برنامج تكافل وكرامة جاءت بالترتيب قلة فرص العمل، ثم نقص مياه الشرب النقية ويليها ضيق السكن ثم قنوات صرف المياه وأخيراً نقص المرافق العامة.

٣) أن نسبة ٤٢,٨% من عينة الدراسة يستفيدون من البرنامج منذ ثلاث سنوات فأكثر وهم يمثلون النسبة الأكبر، يليها نسبة ٣٧,٥% يستفيدون من البرنامج منذ سنة إلى سنتان، والنسبة الأقل المستفيدين من خدمات البرنامج منذ أقل من سنة يمثلون نسبة ١٩,٥%.

٤) أن مستوى الخدمات المقدمة من برنامج تكافل وكرامة من وجهة نظر عينة الدراسة ضعيف وذلك بنسبة ٤٨,٧% وهي النسبة الأكبر، ثم نسبة ٤٥,٦% مستوى الخدمات بالنسبة لها متوسط، وأن أقل نسبة وهي ٥,٥% يرون أن مستوى الخدمات المقدمة مرتفع.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع المسئولين حسب السن ن = ٢٣

السن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	٤١,٤٣	٧,٤

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن متوسط سن المبحوثين من القائمين على برنامج تكافل وكرامة (٤١,٤٣) سنة بانحراف معياري قدره (٧,٤) سنة، وارتفاع سن المبحوثين يعكس توافر قدر معقول من الخبرة العلمية والمهنية لدى المسئولين.

جدول رقم (٦) يوضح توزيع المسئولين حسب الدخل الشهري ن = ٢٣

الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	٢٥١٤,٣	٦٠٥,٢

يتضح من الجدول السابق: أن متوسط الدخل الشهري للعاملين في المجال الحكومي قدره ٢٥١٤,٣ جنيهاً وبانحراف معياري قدره ٦٠٥,٢.

جدول رقم (٧) يوضح توزيع (المسئولين) حسب الدورات التدريبية ن = ٢٣

م	هل حصلت على دورات تدريبية	التكرار	النسبة المئوية
١	نعم	١٦	%٦٩,٥
٢	لا	٧	%٣٠,٤
	المجموع	٢٣	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن نسبة ٣٠,٤% من المسئولين لم يحصلوا على دورات تدريبية وهذا بدوره ينعكس على الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة التي تقدم في إطار عمل لم يتم تدريب العاملين عليه وإنما يكتسبه العامل من خلال معاملاته مع زملائه في العمل ومن خلال قراءته القرارات والإجراءات المكتوبة. وأن نسبة ٦٩,٥% من المسئولين حصلوا على دورات تدريبية ومن هذه الدورات:

أ) دورة تأهيلية للعمل بمعايير وشروط برنامج تكافل وكرامة، وقد كانت لمدة ١٢ يوم.
ب) الدورة التدريبية عن مجالات العمل بالإدارات الاجتماعية، وقد كانت لمدة ٣ يوم.
ج) تنمية مهارات العاملين بالوحدات الاجتماعية، وقد كانت لمدة ٥ يوم.
د) دورة رؤساء الأقسام ومديري التنظيم والإدارة، وقد كانت لمدة ١٥ يوم.

وقد تم الاستفادة من هذه الدورات في:

أ) كيفية التعامل مع الفئات والجهات المختلفة التي يتم التعامل معها.
ب) اكتساب مهارة العمل مع الأسر الفقيرة لمساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم.
ج) اكتساب مهارة العمل مع المنظمات المجتمعية.

د) اكتساب مهارة العمل مع التخصصات الأخرى في إطار العمل الفريقى في مواجهة المشكلات المجتمعية.

ويتضح من بيانات الجدول التالي:

١) إن نسبة ٦٠,٨% من المسئولين من الذكور، وأن نسبة ٣٩,١% من الإناث، هذا قد يرجع إلى طبيعة العمل في البرنامج تتطلب كثرة الانتقالات لمتابعة الحالات وهذا لا يتناسب مع طبيعة المرأة الريفية التي تقيدها العادات والتقاليد عند الخروج للعمل.

٢) إن نسبة ٧٣,٩% من المسئولين متزوجين، وأن نسبة ١٣,٠٤% فقط من المسئولين أعزب، وهذا يوضح أن النسبة الأكبر من المسئولين تكون على دراية تامة بالاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الأسرة في وقتنا الحاضر، ويعكس طبيعة الحياة المستقرة لدى المسئولين مما يسهل الاستفادة من الخبرات المتاحة لديهم، وأن النسبة الأقل ٨,٦% يمثلها المطلقين، وأن أقل فئة في المسئولين يمثلها الأرامل بنسبة ٤,٣%.

٣) أن أعلى نسبة من المسئولين وتمثل ٦٩,٥% حاصلين على مؤهل عالي، تليها نسبة ١٣,٠٤% حاصلين على مؤهل فوق متوسط ومؤهل متوسط ، والنسبة الأقل وهى٤,٣% من الحاصلين على مؤهل فوق عالي، وهذا يدل على الكفاءة العلمية للعاملين في المؤسسات الخدمية بمجتمع الدراسة، وكذلك زيادة نسبة الوعي بالبرامج والخدمات المختلفة التي تقدمها هذه المؤسسات نتيجة الحصول على مؤهل عالي ومؤهل فوق متوسط أما بالنسبة لفئة الحاصلون على مؤهل فوق عالي فقد يرجع ذلك إلى عدم وجود وقت فراغ كافٍ لديهم لذلك نتيجة كثرة المهام والأعباء المرتبطة بالعمل الملقاة على عاتقهم.

جدول رقم (٨) يوضح وصف المسئولين ن= ٢٣

م	البيانات الأولية	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	النوع	ذكر	١٤	%٦٠,٨
		أنثى	٩	%٣٩,١
٢	الحالة الاجتماعية	أعزب	٣	%١٣,٠٤
		متزوج	١٧	%٧٣,٩
		مطلق	٢	%٨,٦
		أرمل	١	%٤,٣
٣	الحالة التعليمية	مؤهل متوسط	٣	%١٣,٠٤
		مؤهل فوق متوسط	٣	%١٣,٠٤
		مؤهل عالي	١٦	%٦٩,٥

		مؤهل فوق عالي	١	%٤,٣
٤	سنوات العمل في البرنامج	أقل من سنة	٦	%٢٦
		سنة : سنتان	٧	%٣٠,٤
		ثلاث سنوات فأكثر	١٠	%٤٣,٣

جدول رقم (٩) يوضح استجابات المستفيدين ن= ٣٢٢

م	المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهك	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	كبر حجم الأسرة	١٠٧	١١٩	٩٦	٦٥٥	٢,٠٣	١٣
٢	غلاء مستوى المعيشة	٢٠٧	٨٥	٣٠	٨٢١	٢,٥٤	٤
٣	نقص الرعاية الاجتماعية	٧٧	١٧٦	٦٩	٦٥٢	٢,٠٢	١٤
٤	لا تتوافر لنا فرص العمل	١٩٩	٩٥	٢٨	٨١٥	٢,٥٣	٥
٥	تراكم الديون فترة بعد فترة	١٠١	١٨٩	٢٢	٧٠٣	٢,١٨	١٢
٦	يعانى أفراد المجتمع من قلة الدخل	٢١٢	٧٨	٢١	٨١٣	٢,٥٢	٦
٧	الدخل لا يكفى لإشباع احتياجاتنا الأساسية	٢٢١	٧٤	٢٧	٨٣٨	٢,٦٠	٢
٨	ابناؤنا لا يستمرون في التعليم لارتفاع التكاليف	١١١	١٨٤	٢٧	٧٢٨	٢,٢٦	١١
٩	لا توجد فرص لزيادة دخل الأسرة في المجتمع	١٨٧	١١١	٢٤	٨٠٧	٢,٥٠	٧
١٠	سوء توزيع الدخل	١٩٢	١١٢	١٧	٨١٧	٢,٥٣	٥مكرر
١١	ظروف سكنية غير مناسبة	١٩٧	١٠٦	١٩	٨٢٢	٢,٥٥	٣
١٢	نقص التغذية	١٥٤	١٤٩	١٩	٧٧٩	٢,٤١	٨
١٣	أوضاع صحية سيئة	١٣٢	١٦٩	٢١	٧٥٥	٢,٣٤	٩
١٤	وضع اجتماعي متدنى	٢١٣	٩٩	١٠	٨٤٧	٢,٦٣	١
١٥	التعرض للاحتقار من جانب المجتمع	١١٧	١٩٤	١١	٧٥٠	٢,٣٢	١٠
	المجموع	٢٤٢٧	١٩٤٠	٤٤١	١١٦٠٢	٣٥,٩٦	

	المتوسط الوزني	١٦١,٨	١٢٩,٣	٢٩,٤	٧٧٣,٤	٢,٣٩	
	النسبة	٥٠,٢	٤٠,١	٩,١			
	الدرجة النسبية	%٧٩,٩					%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المستفيدين من خدمات برنامج تكافل وكرامة جاءت بدرجة نسبية قدرها ٧٩,٩% وجاءت المشكلات بالترتيب التالي:

١)جاء في المرتبة الأولى (وضع اجتماعي متدني) بمتوسط مرجح قدره ٢,٦٣، وهذا يدل على أن هذه الفئات تعاني من النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية والتي تجعلها تشعر بالدونية وذلك قد يرجع إلى (عدم كفاية الدخل لإشباع الاحتياجات الأساسية) وهذا المؤشر جاء في المرتبة الثانية بمتوسط قدره ٢,٦٠.

٢)أما المرتبة الثالثة فقد جاءت (ظروف سكنية غير مناسبة) بمتوسط مرجح قدره ٢,٥٥، ويوضح ذلك أن هذه الفئات تعيش في مناطق سكنية لا يتوافر بها الخدمات الأساسية التي تجعلها صالحة للمعيشة.

٣)واحتل المرتبة الرابعة (غلاء مستوى المعيشة) بمتوسط مرجح قدره ٢,٥٤، وهذه تعد أحد المشكلات الأساسية الاقتصادية التي يعانى منها كافة أفراد المجتمع خاصة الفئات التي لا تتوفر لها فرص عمل وهذا ما جاءت به المرتبة الخامسة (لا تتوافر لنا فرص العمل) بمتوسط مرجح قدره ٢,٥٣، ونتيجة لذلك فهم يعانون من قلة الدخل الشهري والذى جاء في المرتبة السادسة (يعانى أفراد المجتمع من قلة الدخل) بمتوسط مرجح قدره ٢,٥٢، وعدم توافر فرص العمل لا يتيح فرص لزيادة دخل الأسرة في المجتمع والذى جاء في المرتبة السابعة بمتوسط مرجح قدره ٢,٥٠، وبالتالي يعانى أفراد هذه الأسر من (نقص التغذية ، أوضاع صحية سيئة) والذى جاء في المرتبة الثامنة والتاسعة على التوالي بمتوسط مرجح قدره ٢,٤١، ٢,٣٤.

٤) جاءت في المرتبة العاشرة (التعرض للاحتقار من جانب المجتمع) بمتوسط مرجح قدره ٢,٣٢، وهنا نجد أن هذه الفئة تشعر بالاحتقار من جانب المجتمع الذى تعيش فيه نتيجة لعدم توافر الاحتياجات الأساسية التي تجعلها تعيش حياة كريمة بسب قلة الدخل مما يجعل أبنائها لا يستمرون في التعليم نتيجة لزيادة التكاليف وهذا جاء في المرتبة الحادية عشر بمتوسط مرجح قدره ٢,٢٦، ولكى تستطيع هذه الأسر اشباع بعض الاحتياجات الأساسية تلجا إلى الاقتراض من بعض الأفراد أو المؤسسات حتى تتراكم عليها فترة بعد فترة وجاء ذلك في المرتبة الثانية عشر بمتوسط مرجح قدره ٢,١٨، وجاء (كبر حجم الأسرة) في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط مرجح قدره ٢,٠٣، و(نقص الرعاية الاجتماعية) في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط قدره ٢,٠٢.

أما بيانات جدول رقم (١٠) فنجدها تبين لنا أن دور البرنامج في تحقيق الأهداف الفعلية جاء بدرجة نسبية قدرها ٦٩,٤٢% وجاءت مؤشراته كالتالي:

١) جاء في المرتبة الأولى (خدمات البرنامج لها اسهامات إيجابية في سد الاحتياجات) بمتوسط مرجح قدره ٢,٢٢ ، وهذا يدل على أن البرنامج ساعد الفئات المستفيدة من الخدمات على سد الاحتياجات الأساسية بصورة جيدة نوعا ما، وذلك قد يرجع إلى إن (العاملون على البرنامج يقدمون المعلومات والخدمات) حيث يقوم المسئولين عن البرنامج بتوضيح الخدمات التي يمكن للفئات المستفيدة الحصول عليها والكيفية التي يمكنهم بها الحصول على الخدمات التي يقدمها البرنامج وهذا ما جاء في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح قدره ٢,١٢ ، كما ان (إجراءات التسجيل في البرنامج ميسرة لكل محتاج) والذى جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح قدره ٢,٠٨، وهذا لأن إجراءات التسجيل لها أسس ثابتة وواضحة.

٢) وقد احتلت المرتبة الرابعة (خدمات البرنامج ساهمت في تحقيق الاستقرار الاسرى) بمتوسط مرجح قدره ٢,٠٥، حيث أن اشباع الاحتياجات يساهم في مواجهة المشكلات وبالتالي يحقق الاستقرار الاسرى، وذلك (يتم بالتعرف على احتياجات الاسر الفقيرة من خلال المقابلات المستمرة) والذي جاء في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح قدره ٢,٠٤، وهذا يساعد في تقديم الخدمات التي تتناسب مع الاحتياجات الفعلية والذي أحتل المرتبة السادسة بمتوسط قدره ٢,٠٢.

جدول رقم (١٠) يوضح استجابات المستفيدين ن= ٣٢٢

م	دور البرنامج في تحقيق الأهداف الفعلية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	إجراءات التسجيل في البرنامج ميسرة لكل محتاج	٧٣	٢١٤	٢٥	٦٧٢	٢,٠٨	٣
٢	العاملون على البرنامج يقدمون المعلومات والخدمات	٨٦	١٩١	٤٥	٦٨٥	٢,١٢	٢
٣	له اسهامات إيجابية في سد الاحتياجات	٩٤	٢٠٥	٢٣	٧١٥	٢,٢٢	١
٤	ساهم في تحقيق الاستقرار الاسرى	٧٤	١٩٣	٥٥	٦٦٣	٢,٠٥	٤

٥	خدمات البرنامج تتناسب مع الاحتياجات الفعلية	٥١	٢٢٧	٤٤	٦٥١	٢,٠٢	٦
٦	يتم التعرف على احتياجات الاسر الفقيرة من خلال المقابلات	١١٣	١١١	٩٨	٦٥٩	٢,٠٤	٥
٧	توجد جهات أخرى تساعد الأسر الفقيرة أفضل من برنامج تكافل وكرامة	١٢٧	٧٤	١٢١	٦٥٠	٢,٠١	٧
	المجموع	٦١٨	١٢١٥	٤١١	٤٦٩٥	١٤,٥٨	
	المتوسط الوزني	٨٨,٢٨	١٧٣,٥	٥٨,٧	٦٧٠,٧	٢,٠٨	
	النسبة	٢٧,٤١	٥٣,٩٠	١٨,٢٣	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٦٩,٤٢					

جدول رقم (١١) يوضح استجابات المسئولين ن= ٢٣

م	الفئات المستفيدة	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	الأسر الفقيرة	٢٣	٠	٠	٦٩	٣	١
٢	المرضى الفقراء	١٢	١١	٠	٥٨	٢,٥١	٦
٣	الأيتام	١٠	١١	٢	٥٤	٢,٣٤	٨
٤	ذوى الاحتياجات الخاصة	١٨	٥	٠	٦٤	٢,٧٨	٤
٥	الأطفال	٢١	٢	٠	٦٧	٢,٩١	٢
٦	طلاب العلم المحتاجين	١٣	١٠	٠	٥٩	٢,٥٦	٥
٧	المسنين	١٤	٥	٤	٥٦	٢,٤٣	٧
٨	الشباب	٧	١٥	١	٥٢	٢,٢٦	٩
٩	الأرامل	٢٠	٣	٠	٦٦	٢,٨٦	٣
	المجموع	١٣٢	٦٢	٧	٥٤٥	٢٣,٦٩	
	المتوسط الوزني	١٤,٦٧	٦,٨	٠,٧٨	٦,٥٦	٢,٦٣	
	النسبة	٦٣,٧٦	٢٩,٩٥	٣,٣٨	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٨٧,٧					

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن الفئات المستفيدة من البرنامج من وجهة نظر المسئولين جاءت بدرجة نسبية قدرها ٨٧,٧% وجاء ترتيب هذه الفئات كما يلي: الأسر الفقيرة، الأطفال، ثم الأرامل، وذوي الاحتياجات الخاصة الفقراء، يليهم طلاب العلم المحتاجين، والمرضى الفقراء، ثم المسنين، والأيتام، وأخيراً الشباب.

ويوضح الجدول التالي: أن آليات عمل البرنامج في الحد من الفقر من وجهة نظر المسئولين جاءت بدرجة نسبية قدرها ٨١,٥٧%.

جدول رقم (١٢) يوضح استجابات المسئولين ن= ٢٣

م	آليات عمل البرنامج في الحد من الفقر	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	تشجيع الفقراء للتعبير عن حاجاتهم ومقترحاتهم	١٠	١٣	٠	٥٦	٢,٤٣	٥
٢	اجراء دراسة حالة تحتوى على معلومات دقيقة عن المتقدمين	١٧	٥	١	٦٢	٢,٦٩	٢
٣	يعتمد البرنامج على قواعد بيانات محدثة للوصول الى الفئات المحتاجة	١٩	٤	٠	٦٥	٢,٨٢	١
٤	دراسة وتحليل مشكلات الفقراء	١٥	٦	٢	٥٩	٢,٥٦	٣
٥	تنظيم لقاءات بين الفقراء والمسئولين في المناطق المستهدفة	١٣	٨	٢	٥٧	٢,٤٧	٤
٦	رفع كفاء الموظفين وتوفير الإمكانيات التقنية المناسبة للوصول إلى الأداء الأمثل	١٠	٨	٥	٥١	٢,٢١	٦
٧	تفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بالبرنامج	٧	٧	٩	٤٤	١,٩١	٧
	المجموع	٩١	٥١	١٩	٣٩٤	١٧,١٣	
	المتوسط الوزني	١٣	٧,٢٨	٢,٧	٥٦,٢	٢,٤٤	

	النسبة	٥٦,٥٢	٣١,٦٧	١١,٨	%١٠٠
	الدرجة النسبية	%٨١,٥٧			

جدول رقم (١٣) يوضح التنسيق والتعاون بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ن =٢٣

م	هل هناك تنسيق وتعاون بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى في المجتمع المحلى ؟	التكرار	النسبة المئوية
١	نعم	١٨	%٧٨,٢
٢	لا	٥	%٢١,٧
المجموع		٢٣	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن نسبة ٧٨,٢% من المسئولين عينة الدراسة ترى أن هناك تنسيق وتعاون بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى في المجتمع المحلى، وأن نسبة ٢١,٧% ترى أنه ليس هناك تنسيق وتعاون بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى في المجتمع المحلى، وقد جاءت صور التعاون بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى في المجتمع بقوة نسبية بلغت ٦٨,٥١% وهي بالترتيب كما تظهر في الجدول التالي:

١) جاءت المرتبة الأولى (المساعدة في بناء المشروعات) بمتوسط مرجح قدره ٢,١٦، ويوضح هذا أن المؤسسات تتعاون في بناء المشروعات التي يحتاجها المجتمع وتشارك في استكمالها واستمرار عملها، وقد احتل المرتبة الثانية (تبادل الخبرات بين المؤسسات الأخرى) بمتوسط مرجح قدره ٢,١١، وهذا يدل على استفادة كل مؤسسة في المجتمع المحلى من تجارب وخبرات المؤسسات الأخرى.

٢) أما المرتبة الثالثة (التنسيق بين الخدمات والاحتياجات) جاءت بمتوسط مرجح قدره ٢، وهذا يدل على إن المؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلى تقوم بالتنسيق مع بعضها في تقديم الخدمات من خلال الاحتياجات المجتمعية التي يحتاجها أفراد المجتمع مع مراعاة عدم التكرار والازدواجية.

٣) وقد جاء في المرتبة الرابعة (المساعدة في تمويل المشروعات) بمتوسط مرجح قدره ١,٩٤، ويوضح هذا أن المؤسسات تتعاون في تمويل المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع كل مؤسسة حسب إمكانياتها، وذلك يعود بفائدة على المجتمع الفقير.

جدول رقم (١٤) يوضح صور ذلك التعاون في حالة نعم ن = ١٨

م	ما صور ذلك التعاون ؟	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	تبادل الخبرات بين المؤسسات	٧	٦	٥	٣٨	٢,١١	٢
٢	المساعدة في تمويل المشروعات	٤	٩	٥	٣٥	١,٩٤	٤
٣	المساعدة في بناء المشروعات	٧	٧	٤	٣٩	٢,١٦	١
٤	التنسيق بين الخدمات والاحتياجات	٦	٦	٦	٣٦	٢	٣
	المجموع	٢٤	٢٨	٢٠	١٤٨	٨,٢٢	
	المتوسط الوزني	٦	٧	٥	٣٧	٢,٠٥	
	النسبة	٣٣,٣	٣٨,٨	٢٧,٧	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٦٨,٥١					

جدول رقم (١٥) يوضح العلاقة داخل المؤسسة ن =٢٣

م	هل العلاقة داخل المؤسسة علاقة تعاون ؟	التكرار	النسبة المئوية
١	نعم	١٩	%٨٢,٦
٢	لا	٤	%١٧,٣
المجموع		٢٣	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن نسبة ٨٢,٦% من المسئولين يرون أن العلاقة داخل المؤسسة علاقة تعاون، ونسبة ١٧,٣% فقط يرون أنه لا يوجد تعاون داخل المؤسسة.

جدول رقم (١٦) يوضح صور التعاون الداخلي في حالة نعم ن = ١٩

م	ما صور التعاون الداخلي ؟	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	حرية الرأي و التعبير	٤	١١	٤	٣٨	٢	٤
٢	تبادل المعرفة	٥	١٠	٤	٣٩	٢,٠٥	٣
٣	العلاقة داخل المؤسسة	٣	١٣	٣	٣٨	٢	٤

	علاقة أخوه						مكرر
٤	يقدمون العون لبعضهم البعض من خلال المؤسسة	٢	١٤	٣	٣٧	١,٩٤	٥
٥	تكامل الأدوار بين العاملين	١	١٧	١	٣٨	٢	٤ مكرر
٦	قيام كل شخص بدوره	١٥	٢	٢	٥١	٢,٦٨	٢
٧	تعاون يؤدى للاستقلال و ليس التبعية والقهر	١٧	١	١	٥٤	٢,٨٤	١
	المجموع	٤٧	٦٨	١٨	٢٩٥	١٥,٥	
	المتوسط الوزني	٦,٧١	٩,٧١	٢,٥٧	٤٢,١٤	٢,٢١	
	النسبة	٣٥,٣٣	٥١,١٢	١٣,٥٣	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٧٣,٩٣					

يتضح من بيانات الجدول السابق أن صور التعاون داخل المؤسسة جاءت بدرجة نسبية بلغت ٧٣,٩٣% وهي بالترتيب:

١) جاءت المرتبة الأولى (تعاون يؤدى للاستقلال وليس التبعية والقهر) بمتوسط مرجح قدره ٢,٨٤، وهذا يبين أنهم يعملون في مستوى أفقي داخل المؤسسة.

٢) المرتبة الثانية (قيام كل شخص بدوره) بمتوسط مرجح ٢,٦٨، حيث يقوم كل فرد بدوره مع تبادل المعرفة مع الاخرين وهذا ما جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح ٢,٠٥.

٣) وجاء في المرتبة الرابعة (حرية الرأي والتعبير، العلاقة داخل المؤسسة علاقة أخوه، تكامل الأدوار بين العاملين) بمتوسط مرجح قدره ٢، وبذلك نجد أن حرية الرأي والتعبير لكل العاملين في المؤسسة واحترام الرأي والرأي الاخر يخلق جو من الاحترام المتبادل بين العاملين، كما أن أكثر صور التعاون وضوحاً هي تكامل الأدوار بين العاملين حيث يقوم كل منهم بدوره ويكون دوره مكمل لدور الأخر. ومن خلال النتائج السابقة نجد أن التعاون كقيمة اجتماعية هو العملية التي يعمل الأفراد من خلالها معا لتحقيق أهداف مشتركة، وتعتبر غاية التعاون الإرتقاء بالإنسان وتكوين الفرد اجتماعيا وأخلاقيا وتنمية شخصيته وإبراز شخصيته وحثه على القيام بالواجب وحب العمل والحرص على مصلحة الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه.

جدول رقم (١٧) يوضح استجابات المستفيدين ن= ٣٢٢

م	الصعوبات التي تواجهك عند حصولك على الخدمة	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	صعوبة الإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات	١٨٣	٩١	٤٨	٧٧٩	٢,٤١	٢
٢	المحسوبية والتمييز عند تقديم الخدمات	٢٥٣	٦٥	٤	٨٩٣	٢,٧٧	١
٣	عدم الانتظام في تقديم الخدمات	١٠١	٢٠٦	١٥	٧٣٠	٢,٢٦	٤
٤	سوء معاملة مقدمي الخدمات	١٢١	١٩٦	٥	٧٦٠	٢,٣٦	٣
	المجموع	٦٥٨	٥٥٨	٧٢	٣١٦٢	٩,٨١	
	المتوسط الوزني	١٦٤,٥	١٣٩,٥	١٨	٧٩٠,٥	٢,٤٥	
	النسبة	%٥١,٠	%٤٣,٣٢	٥,٥٩ %	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٨١,٦٧					

وتوضح بيانات الجدول السابق: أن الصعوبات التي تواجه الفئات المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة عند حصولهم على الخدمات المقدمة بلغت درجتها النسبية ٨١,٦٧%.

أما الصعوبات التي تواجه المسئولين عند تقديمهم للخدمات فنجدها تظهر فيما يلي: -

١. كثرة الحالات المترددة للحصول على الخدمات.
٢. عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن الفئات المحتاجة للخدمات.
٣. صعوبة التعرف على الحالات التي تستحق الخدمة بالفعل.
٤. الروتين والاجراءات الحكومية المعقدة.
٥. عدم التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسات الخدمية، وعدم وجود نظام عمل جيد.
٦. تقديم الخدمات يتم أحيانا من خلال الجمعيات الأهلية الواقعة تحت إشراف إدارة الضمان الاجتماعي وانتظار الرد على تقديم الخدمة من خلال الإدارة ثم من الجمعية الأهلية أو الوحدة الاجتماعية يأخذ الكثير من الوقت والجهد.

٧. تقصير وسائل الاعلام تجاه التوعية بدور البرنامج والخدمات التي يقدمها.
٨. قلة الوعي المجتمعي بأهمية مثل هذه البرامج.
٩. ضعف مشاركة المجتمع في تدعيم ومساندة هذا البرنامج.
١٠. نظرة المجتمع الدونية للمستفيدين من الخدمات.

جدول رقم (١٨) يوضح استجابات المستفيدين ن= ٣٢٢

م	مقترحات للتغلب على الصعوبات التي تواجهك	الاستجابات		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما			
١	تحسين مستوى الخدمات	٢٧٧	٤٥	٩٢١	٢,٨٦	٨
٢	تقديم خدمات جديدة يحتاجها المجتمع	٢٥٦	٦٦	٩٠٠	٢,٧٩	٩
٣	تبسيط إجراءات الحصول على الخدمة	٣٠٢	٢٠	٩٤٦	٢,٩٣	٤
٤	زيادة عدد مقدمي الخدمات	٢٩١	٣١	٩٣٥	٢,٩٠	٧
٥	توفير فرص عمل في المجتمع	٣١١	١١	٩٥٥	٢,٩٦	٢
٦	ضمان حد أدنى مناسب للدخل	٢٩٨	٢٤	٩٤٢	٢,٩٢	٥
٧	توفير أماكن مناسبة لتقديم الخدمات	٣١٩	٣	٩٦٣	٢,٩٩	١
٨	القضاء على المحسوبية	٢٩٧	٢٥	٩٤١	٢,٩٢	٦
٩	الانتظام في تقديم الخدمات	٢٩١	٣١	٩٣٥	٢,٩٠	٧ مكرر
١٠	تدريب العاملين على المعاملة الحسنة عند تقديم الخدمات	٣٠٣	١٩	٩٤٧	٢,٩٤	٣
	المجموع	٢٩٤٥	٢٧٥	٩٣٨٥	٢٩,٠٢	
	المتوسط الوزني	٢٩٤,٥	٢٧,٥	٩٣٨,٥	٢,٩	
	النسبة	٩١,٤ %	٨,٥	%١٠٠		
	الدرجة النسبية	%٩٦,٦٧				

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن المقترحات اللازمة لمواجهة الصعوبات التي تواجه الفئات المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة عند حصولهم على الخدمات المقدمة بلغت درجتها النسبية ٩٦,٦٧%، مرتبة كما هو واضح في الجدول السابق.

وأيضا قدم المسئولين عدد من المقترحات يمكن من خلالها مواجهة صعوبات تقديم الخدمات منها ما يلي:

١. تيسير وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات من خلال عمل شبكة اتصالات بين الإدارات والوحدات الاجتماعية تساعد في إنهاء الإجراءات في أقل وقت ممكن وبأقل مجهود.

٢. تغيير التشريعات القانونية التي تحدد النصاب النهائي للمساعدات المالية.

٣. تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي.

٤. بناء القدرات المؤسسية.

٥. وضع نظام عمل لتلقى الطلبات يوضح الشروط الواجب توافرها للحصول على الخدمات.

٦. توفير قاعدة بيانات جيدة ومستحدثة.

٧. عمل أبحاث فعلية ودقيقة على الحالات المستحقة للخدمات.

٨. إقامة العديد من المشروعات الصغيرة لتوفير فرص العمل.

٩. مشاركة القيادات الشعبية في تقديم الخدمات.

١٠. تحديد الأولويات في الاحتياجات المجتمعية.

١١. تطوير مستوى الخدمات المقدمة باستمرار.

١٢. العمل على انتظام عملية التمويل اللازمة لتقديم الخدمات.

١٣. إتباع معايير موضوعية عند تقديم الخدمات.

تصور تخطيطي مقترح

في إطار هذه الدراسة يمكن وضع تصور تخطيطي مقترح يسعى لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر وشبكة الأمان الاجتماعي ممثلة في برنامج الدعم النقدي المشروط – تكافل وكرامة.

أولا: أهداف التصور التخطيطي:

الهدف العام: يتمثل في تفعيل خدمات شبكات الأمان الاجتماعي المتمثلة في برنامج تكافل وكرامة في الحد من مشكلة الفقر وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية: –

١) إيجاد وسائل وأساليب مختلفة لجمع المعلومات والبيانات عن الفئات المستهدفة والمستفيدة من البرنامج.

٢) إيجاد آليات مختلفة لتوفير كافة المعلومات والبيانات عن البرنامج بصورة دقيقة وواضحة.

٣) تفعيل قنوات الاتصال وإيجاد قنوات اتصال جديدة.

٤) إيجاد آليات لتبسيط إجراءات العمل ووضوحها للمستفيدين والمسئولين.

٥) إيجاد وسائل رقابية تساهم في تقديم الخدمات لكافة الفئات المستحقة بدون وساطة ومحسوبية.

٦) تفعيل دور لجان المساءلة المجتمعية في الرقابة والمتابعة.

٧) التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ للتغلب على المعوقات التي تواجه المستفيدين عند حصولهم على الخدمات التي يقدمها البرنامج.

ثانيا: الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي: -

أ) نتائج الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى الدراسة الحالية وما تم التوصل إليه من نتائج.

ب) معطيات الإطار النظري للتخطيط الاجتماعي وما يتضمنه من استراتيجيات وتكتيكات ومهارات وأدوار مهنية يستخدمها المخطط الاجتماعي من أجل الوصول إلى أهدافه، كما يستفيد منها المخطط الاجتماعي في تفعيل خدمات شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر.

ج) المقابلات التي أجرتها الباحثة مع بعض المستفيدين من البرنامج والمسئولين العاملين بالإدارات والوحدات الاجتماعية محل الدراسة، وما كان له من دور في فهم وتحليل موضوع الدراسة بشكل أوضح.

ثالثا: الإجراءات التنفيذية لتحقيق أهداف التصور التخطيطي: -

١) البيانات والمعلومات:

أ) مراعاة الدقة والموضوعية في البيانات والمعلومات المرتبطة بالمستفيدين من البرنامج والخدمات المقدمة لهم.

ب) البعد عن البيانات والمعلومات الزائدة والمتكررة.

ج) وضع وتحديد سياسة لنشر البيانات والمعلومات.

٢) المشاركة:

أ) تشجيع العاملين على اقتراح أداء المهام المرتبطة بعملهم.

ب) تشجيع العاملين على الرقابة الذاتية لأدائهم في العمل.

ج) الاستماع لمشكلات العاملين واحتياجاتهم.

د) العمل على اطلاع العاملين على نتائج أعمالهم وانجازاتهم.

٣) المساءلة:

أ) الالتزام بتطبيق المساءلة الإدارية.

ب) لختيار آليات المساءلة الإدارية بما يتناسب مع طبيعة العمل.

ج) تطبيق إجراءات المساءلة الإدارية بما يتلاءم مع اللوائح والقوانين.

د) تفعيل دور لجان المساءلة المجتمعية وإجراءات عملها.

٤) الاتصال:

أ) تفعيل وسائل الاتصال بين المستفيدين والعاملين، وبين القيادات والعاملين على تقديم خدمات البرنامج.

ب) الاستفادة من نتائج التغذية العكسية في تقوية جوانب الضعف.

٥) صنع القرارات:

أ) الاهتمام بشكاوى المستفيدين والأخذ بمقترحاتهم.

ب) تفسير وشرح أسباب القرارات التي يتم اتخاذها.

ج) الإعلان عن الأهداف من القرارات التي تم اتخاذها ونتائجها.

٦) إجراءات العمل:

أ) استيفاء المعلومات الخاصة بالمستفيدين بصورة دقيقة وواضحة.

ب) المتابعة المستمرة لإجراءات العمل.

ج) تطوير إجراءات العمل بما يتلاءم مع ما يستجد.

د) مرونة القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

ه) الحرص على نزاهة إجراءات الاستفادة من الخدمات.

رابعا: الاستراتيجيات الملائمة لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر:

١) استراتيجية التنمية: حيث يستخدم المخطط هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وذلك باستخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد مادية أو تنظيمية أو تكنولوجية بما يحقق أفضل استخدام ممكن لها، وبتقديم الخدمات الفردية والجماعية والمجتمعية، مع الحرص على تقديم العدالة الاجتماعية والسياسية والرفاهية لأفراد المجتمع.

٢) استراتيجية المشاركة: ويمكن استخدم هذه الاستراتيجية في حالة الاعتماد على الناس أنفسهم في حل مشكلاتهم لأنهم أقدر الناس على حل مشكلاتهم بأنفسهم وذلك بتعديل اتجاهات الناس وتنمية شخصياتهم وإكساب القدرة على مواجهة وحل مشكلاتهم والوصول إلى صنع أكفا القرارات التخطيطية.

٣) استراتيجية التنسيق: هذه الاستراتيجية تستخدم للتنسيق بين جهود الأفراد والجماعات والجهود الحكومية المبذولة للمساهمة في صنع القرار حتى لا تتعارض هذه الجهود، مما

يسهل تحقيق الأهداف دون تعارض بعضها، وتتضمن هذه الاستراتيجية التنسيق بين الخطط الاجتماعية والاقتصادية لضمان تكاملها، ويمكن استخدام التنسيق في تحديد الأولويات في المجتمع والوقت المحدد للنتائج وتنسيق الأنشطة ويحتاج التنسيق لذلك إلى نسق قوى وفعال للمعلومات.

٤) استراتيجية حل المشكلة: ويستخدم المخطط هذه الاستراتيجية لتحديد الإطار العام للمشكلات التي تواجه المواطنين وتحد من اشباع احتياجاتهم، العمل على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات والتي تساهم في اشباع احتياجاتهم وذلك بناءً على الإمكانيات والموارد المتاحة.

٥) استراتيجية التعاون: وتستخدم هذه الاستراتيجية لتهيئة فرص التعاون بين أهالي وأفراد المجتمع وقاداته والخبراء لتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة، ويتم هذا التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وأجهزتها على المستويات المحلية والإقليمية والقومية لضمان نجاح الخطة في تحقيق أهدافها.

خامسا: التكتيكات المستخدمة لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر:

١) تكنيك العمل من خلال القوة المؤثرة في المجتمع: وذلك يتضمن تأثير القيادات المحلية على أرباب الأسر وذلك لحثهم على أهمية التنمية والمشاركة والتعاون.

٢) تكنيك العمل الجماهيري: وهو أسلوب قائم على إحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه والعمل على تقوية العلاقة بين الفئات الفقيرة ومقدمي الخدمات في المؤسسات المختلفة، وهنا يمكن للمخطط استخدام وسائل الاتصال، والاعتماد على جماعات المهام والاجتماعات والمناقشات.

٣) تكنيك حل المشكلة: وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع في وضع حلول قابلة للتطبيق لمواجهة مشكلات هذه الأسرة الفقيرة ويتم ذلك بعد إجراء دراسات للتعرف على هذه المشكلات وجمع المعلومات ثم تحديد المهام والأدوار ثم التنفيذ والمتابعة والتقويم.

٤) تكنيك العمل المشترك: يقوم هذا التكتيك على تعاون فريق العمل بالإدارات المحلية والوحدات الاجتماعية بغرض تحقيق أهداف العمل بها من خلال عقد الندوات واللقاءات وتبادل الخبرات مع المؤسسات الخدمية الاخرى في المجتمع لإشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

٥) تكنيك الاتصال المشترك: ويكون مع أفراد المجتمع لتنمية وعيهم بخطورة المشكلات التي تعاني منها الفئات الفقيرة، وأساليب مواجهة تلك المشكلات وذلك من خلال عقد اللقاءات أو الزيارات المنزلية أو من خلال المقابلات الفردية أو الجماعية.

سادسا: المهارات المستخدمة: (المهارة في جمع البيانات والمعلومات، مهارة الاتصال، المهارة في تقدير الاحتياجات، المهارة في عقد الندوات، المهارة في استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة، مهارة التسجيل).

سابعا: الأدوات المستخدمة: (المقابلات مع الفئات المستفيدة للتعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجههم، الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات المقدمة للخدمات، الزيارات المنزلية، التقارير الدورية، الاجتماعات الشهرية، استمارات بحث الحالات).

ثامنا: أدوار المخطط الاجتماعي:

١) دور الفني: ويتطلب هذا الدور إلمام المخطط بالمعلومات الفنية الكافية كمعرفة الإدارات الحكومية والهيئات الأهلية، وكيفية الحصول على المساعدات في الميادين المتخصصة.

٢) دور الخبير: حيث يقوم المخطط بتوفير الخبرة المطلوبة لحل أي مشكلة ومحاولة البحث عن مصادر هذه الخبرة، ويمكن أن تكون للمخطط خبراته في تحديد الحاجات والخدمات المجتمعية وأساليب مقابلاتها وتشخيص المشكلات وأساليب بناء التنظيمات والمنظمات الحكومية والأهلية والتعامل مع قادة المجتمع وبناءات القوة وأساليب صنع واتخاذ القرار التخطيطي وصياغة وبناء السياسات الاجتماعية وتحليلها.

٣) دور الوسيط: والذي يمثل فيه المخطط حلقة وصل بين الفئات الفقيرة والمؤسسات المقدمة للخدمات والهيئات الحكومية والأهلية وذلك للإلمام بكافة متطلبات المجتمع لتيسير عملية التوصل إلى أكفا القرارات، مستخدما وسائل الاتصال المختلفة لتوعيه المستهدفين بمسئولياتهم لمساعدة المجتمع في التوصل إلى معرفه موارده التي يحتاج إليها ولا يستطيع تحديدها.

٤) دور الممكن: حيث يقوم بمساعدة الفئات الفقيرة في التعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم وكيفية الاستفادة من الخدمات التي يقدمها برنامج الدعم النقدي المشروط بالوحدات الاجتماعية، وتوضيح طبيعة العمل وتحديد الأدوار داخل الوحدات الاجتماعية.

٥) دور المنسق: حيث يقوم بالتنسيق بين فريق العمل داخل الوحدات الاجتماعية، ومحاولة التنسيق بين الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها، والتنسيق بين الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة ومؤسسات المجتمع المدني.

٦) دور جامع ومحلل البيانات: يقوم بإجراء البحوث التي تتعلق بتطوير الخدمات المقدمة بما يتناسب مع مشكلات واحتياجات الفئات المستفيدة، وقيامه بدراسة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها، ودراسة الصعوبات التي تعترض الحصول على الخدمات التي يقدمها البرنامج.

٧) دور المخطط: يقوم بالاشتراك في وضع خطة العمل بالإدارات والوحدات الاجتماعية والاشراف على تنفيذها، واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن، وأيضا تحديد احتياجات الفئات الفقيرة وترتيب تلك الاحتياجات حسب الأولوية، ومحاولة إدراج تلك الاحتياجات ضمن خطة وزارة التضامن الاجتماعي.

تاسعا: التوصيات والمقترحات:

١) اتساق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز النمو والتوسع في الطلب على العمالة وتنمية المشروعات وإيجاد فرص العمل والتشريعات القادرة على زيادة النمو الاقتصادي ومرونة سوق العمل ووضع السياسات والبرامج التي تتيح تحقيق ذلك وصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان فرص العمل اللائقة.

٢) زيادة القدرات الإحصائية لقياس رصد الفقر مع التركيز على القياس المتعدد الابعاد واستخدام البيانات استخداما تحليلياً لأغراض صنع القرار من خلال بناء نظام معلومات لتجميع كل البيانات المتاحة ذات الصلة بالفقر وفرص العمل.

٣) وضع استراتيجيات دعم النمو الاقتصادي التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة وتهيئة بيئة تمكينيه تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي وتعزيز القدرات البشرية الأساسية من خلال زيادة التعاون الإقليمي بين الدول باتباع نهج متكامل ومتماسك لتعزيز النمو وزيادة فرص العمل والتماسك الاجتماعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد، رجاء عبد الكريم (٢٠٠٩): "تقويم دور المنظمات الحكومية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية – دراسة مطبقة على بعض الوحدات الاجتماعية التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية).

أحمد، علاش (٢٠٠٩):"دور دولة الرعاية الاجتماعية في الحد من آثار الفقر"، الملتقى الدولي حول ظاهرة الفقر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جامعة سعد دحلب، البليدة ، المصدر https://kantakji.com.

الأمم المتحدة (٢٠٠١): "تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"، مكافحة الفقر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي (٢٠١٠) :" شباب مصر– بناة مستقبلنا "، تقرير التنمية البشرية، مصر.

البنك الدولي (٢٠١٨): حالة شبكات الأمان الاجتماعي–عرض عام للتقرير، البنك الدولي، واشنطن.

(٢٠١٤):

شبكات الأمان الاجتماعي تتوسع لكنها لا تصل للأشد فقراً"، ١٥ مايو، المصدر http://www.albankaldawli.org

البوسعيدي، راشد بن حمد بن حميد (٢٠١٠): "دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع العماني "، بحث منشور، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية، العلوم الاجتماعية – حلول عملية لقضايا مجتمعية، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٥): مصر في أرقام، الدخل والانفاق والاستهلاك.

الدسوقي، سميرة إبراهيم (٢٠١١): "اسهامات شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٣١، الجزء ٧).

الربيعي، حيدر فليح (٢٠٠٧): "نظام الحماية الاجتماعية هل يوفر الأمن الاجتماعي؟ "، جريدة الصباح، ١٨ يونيه، مبرة الشاكرى للتكافل الاجتماعي ، العراق، المصدر https://shakirycharity.org

الربيعي، فلاح خلف(٢٠٠٨): "دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة"، الحوار المتمدن، العدد٢٢٨٨، ٢١ مايو ، المصدر http://www.ahewar.org

الساعدي، أمل اسمر زبون (٢٠١٧): "شبكات الأمان الاجتماعي ومدى فاعليتها في البلدان العربية– العراق نموذجا"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ٩، العدد ١.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١١): "تمكين الفقراء– استراتيجيات بديلة"، ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السكرى، أحمد شفيق (١٩٩٨): "المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية"، القاهرة، دار الصفوة للنشر والتوزيع.

ـــــــــ (٢٠٠٠): "قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

المغربي، لمياء محمد (٢٠٠٩): "نحو استراتيجية لمواجهة الفقر في مصر– دراسة حالة التجربة الماليزية"، بحث منشور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، (القاهرة، معهد التخطيط القومي، العدد ٢، المجلد ١٧).

الموافى، آيات(٢٠١٨): "التقرير الإحصائي الوطني – ٢٧,٨% نسبة الفقر في المجتمع المصري"، بوابة فيتو، ١٥ مايو، المصدر https://www.vetogate.com.

الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٦): البعد الاجتماعي في سياسة مصر التنموية، قطاع المعلومات.

ـــــ: المصدر http://www.sis.gov.eg

بيه، خطاري ولد أحمد ولد (٢٠١٥): " دور السياسيات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا"، بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الأول، العدد الثالث.

حسن، مصطفى حسن، علاء الزغل (٢٠١١): " فعالية شبكات الامان الاجتماعي في مصر"، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

حمزة، كريم محمد (٢٠٠٢): "الفقر والغنى في الوطن العربي"، العراق، بغداد.

خزام، منى عطية (٢٠٠٦):"شبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة الفقر لسكان المناطق العشوائية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

زيد، أمل مفرح (٢٠١٢): "فاعلية برامج شبكة الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة بالريف"، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التنمية والتخطيط.

سليم، ياسمين (٢٠١٨): ٢,٢٣٠ مليون أسرة مستفيدة من تكافل وكرامة خلال ٣ سنوات، المصري اليوم، ٢١ نوفمبر، المصدر https://www.masrawy.com

شلبي، عماد الدين عبد الحي (٢٠٠٩): "نحو دور تخطيطي للجان الزكاة في مواجهة بعض مشكلات الفقر في الريف– دراسة مطبقة على لجان الزكاة بالوحدات المحلية الريفية بمركز السنطة – محافظة الغربية"، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية والعلوم الانسانية، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٢٦، الجزء ٥).

شلبي، نعيم عبد الوهاب (٢٠٠٧): "استخدام الأساليب الروحية في خدمة الفرد للتخفيف من ضغوط الحياة للأسر الفقيرة"، بحث منشور، المؤتمر العلمي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

عبد الحميد، أحمد عبد الحميد (٢٠٠٧): " أساليب فقراء الريف في تحسين نوعية الحياة– دراسة مطبقة على قرية شونة بمحافظة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية).

عبد اللطيف، رشاد أحمد، دندراوى، على عباس (٢٠٠٠): " الخدمة الاجتماعية مهنة المستقبل"، القاهرة، مركز نور الإيمان للطباعة.

على، شريف محمد (٢٠٠٨): "الفقر وتوزيع الدخل بمصر – المفهوم – الحجم – السياسات"، بحث منشور، مجلة مصر المعاصرة، (القاهرة، العدد ٤٩٠).

على، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٤): " الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان "، بحث منشور، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

ـــــــــــــــ (٢٠٠٥): "البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية"، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

عمار، إيمان(٢٠١٨): تضامن أسيوط– ٢٣٨ ألف مستفيد من مشروع تكافل وكرامة، الإثنين ٣١/ ديسمبر، المصدر https://www.vetogate.com

عمران، أسماء حسن (٢٠٠٩):" رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتحديث المجتمع الريفي– دراسة مطبقة على قرية الراشدة بمحافظة الوادي الجديد " رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية).

غالى، شرين بشرى (٢٠٠٦): "ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها – دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية التجارة،).

فايز، سارة (٢٠١١): "نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر في سوريا"– برنامج دراسات المرحلة الانتقالية لمعالجة الفقر.

كامل، ماهر عبد الوهاب (٢٠٠٥): "إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحسين نوعية حياة المرأة المعيلة "، بحث منشور، المؤتمر الثامن عشر، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية).

ليفين، فيكتوريا وأخرون(٢٠١٢): "شبكات الامان الاجتماعي في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا"، بيروت، مركز كارنيغى للشرق الأوسط،٣ أكتوبر ، المصدر https://carnegie-mec.org

محمود، مصطفى منير، يسرى، طارق محمود (٢٠١٢): "سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة– مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الانمائية للألفية"، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، قطاع خدمة البيئة وتنمية المجتمع.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٠٣): "مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية"، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار للطباعة.

معهد البنك الدولي (٢٠٠٥): المساءلة الاجتماعية داخل القطاع العام، وحدة التدريب والنقاش.

ممدوح ثابت (٢٠١٧): أسيوط– حياة «القرون الوسطى»– وسكانها يبحثون عن فرص عمل، الإثنين ١٣ مارس، المصدر https://www.almasryalyoum.com

ناصر، طلحة بنت حسين بن (٢٠١٣): "الفقر وشبكات الأمان في المملكة العربية السعودية"، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٣٥، الجزء ١٢).

وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٦): تقرير ملخص نتائج دراسة تقييم عمليات برنامج تكافل وكرامة ومخطط تجويد البرنامج، نوفمبر.

: تكافل وكرامة – مصر بلا عوز، المصدر http://www.moss.gov.eg

ثانيا: المراجع الاجنبية

Asare, O. M., (2011): "How poverty is a fortress without drawbridges and why we must build bridges", M.A.L.S., Georgetown University.

Trevor, B., & Rogers, S., (2001): "Poor Relief or Poor Deal? The Social Fund Safety Net and Social Security Economic Review", V46, NO9.

David, C. & Manohar. P., (2006):" International Social Work-Issues, Strategies and Programs", Ch7, Sage Publications, Inc, United States of America, 2ed Ed.

Eunike, S., (2004): "Utilization of primary Health Care by Poor Children the Role of Indonesian Social Safety Net Program", Brown University.

Mizrahi, T., Davis, l. (2008):" poverty", Encyclopedia of social work, 20th Ed, Vol 3, Nasw press, University press, Inc, Oxford.

Moses, K., (2010): "Conceptualization and measurement of poverty-A comparative analysis", Ph.D., Indiana University of Pennsylvania, United States.

Rogers, L. B., & Coates. J., (2002): "Food-Based Safety Nets and Related Programs, Social Protection Unit", Human Development Network, the World Bank, Washington, September, No. 0225.

Segal. A, E., and others (2010): "An Introduction to the Profession of Social Work- Becoming a change agent", 3rd Ed, ch4, Brooks/Cole-Cengage learning, Canada.

Suppes, A .M. Wells C, C., (2000): "The Social Work Experience –An Introduction to Social Work and Social Welfare", 3rd Ed, Mc Graw Hill, United States of America.

Walt, S, V., (2004): "Conceptua1izing Poverty for Social Development in the Eastern Cape; South Africa", Portelizabeth, Eastern Cape Training, 24-27 may.

Weigand, C., Grosh, M., (2008):"Levels and Patterns of Safety Net Spending in Developing and Transition Countries", SP DISCUSSION PAPER, Social Protection & Labor, The World Bank, June, NO. 817.

Welch, P. S., (2005):"Exploring disability and poverty in Nepal: An application of the capability approach", Ph.D., Washington University, United States --Missouri.

Yujiro, H., (2009): "Social capital, Human capital and the community mechanisms- Toward a conceptual frame work for Economists", Journal of development studies, VOL. 45, No. 1.